جـــامعـة فرحات عباس سطيـــف1 - الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســم : العلوم التجارية

مـــــذكـــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر شعبة علوم تجارية

تخصـص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــــــــــــــوع:

أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي

دراسة حالة الجزائر للفترة (2016-2024) -

إعداد الطـالب:
أيوب معيانة

الأشراف:
بونـاب سامية

تـاريخ المنـــاقشة...../...../2025

لـــجنـــة المنـــاقشـــة:		
الصفة	**الأستاذ**	**الرتبة العلمية**
الرئيس:	**هارون كاملة**	استاذ محاضر قسم أ
المشرف:	**بونـاب سامية**	استاذ محاضر قسم أ
المناقش:	**بيوض محمد العيد**	استاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية:2024 /2025

جـــامعـة فرحات عباس سطيـــف1 – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســم : العلوم التجارية

مـــــذكـــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر شعبة علوم تجارية

تخصـص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــــــــــــــوع:

أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي

دراسة حالة الجزائر للفترة (2016- 2024)

إعداد الطـالب:

أيوب معيانة

الأشراف:

بونـاب سامية

تـــاريخ المنـــاقشة...../...../2025

لـــجنـــة المنـــاقشـــة:		
الصفة	الأستاذ	الرتبة العلمية
الرئيس:	هارون كاملة	استاذ محاضر قسم أ
المشرف:	بونـاب سامية	استاذ محاضر قسم أ
المناقش:	بيوض محمد العيد	استاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية:2024 /2025

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت عن طريقي أشواك الفشل

إلى كل من ساندني بكل حب عند ضعفي

إلى من رسموا لي المستقبل بخطوط الثقة والحب

إلى عائلتي وإلى من كلل العرق جبينه وعلمني أن أهدي فرحة تخرجي إلى تلك الإنسانة العظيمة صاحبة احن روح وأجمل قلب التي لطالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا إلى جنتي أمي..

إلى الشموع التي تنير لي الطريق وانتظروا هذه اللحظة كثيرا ليفتخروا بي كما افتخر بوجودهم ....إلى إخوتي

شكر

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى وبعد:

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (رواه أحمد وأبو داود والبخاري)

فعملا بهذا الحديث، نتقدم بالشكر الخاص والجزيل للأستاذة المشرفة لتي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة فجزاها الله خير جزاء، إلى جميع من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، فالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إخراج هذا الموضوع إلى النور من قريب أو بعيد.

مقدمـة عامـة

1. تمهيد:

تُعد التجارة الخارجية من أبرز محركات النمو الاقتصادي في العالم المعاصر، حيث تلعب دورًا محوريًا في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، مما يسهم في تكامل الاقتصادات وتحفيز الإنتاجية وتعزيز التنافسية. غير أن هذا الانفتاح التجاري لا يخلو من التحديات، خصوصًا بالنسبة للاقتصادات النامية التي تعاني من هشاشة هياكلها الإنتاجية وضعف قدراتها التصديرية، ممّا يجعلها عرضة للاختلالات التجارية والمالية، ويضعف من قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. لذلك تعتبر سياسة تقييد الواردات جزءاً هاماً من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية وحماية الصناعات المحلية، حيث تتمثل أهمية هذه السياسة في تحقيق التوازن بين استهلاك الموارد المحلية والاعتماد على المنتجات الواردة من الخارج.

في هذا السياق، تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية جملة من التحديات الاقتصادية التي تعززت خلال السنوات الأخيرة، منها التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، والعجز المتكرر في الميزان التجاري بسبب ضعف القاعدة الصناعية والزراعية المحلية وضعف تنافسية مخرجاتها دوليا، وعلاوة على ذلك تعتمد على قائمة واسعة من المنتجات المستوردة لتلبية الطلب الداخلي. هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بشدة بصدمات أسعار النفط وتقلبات الأسواق العالمية .وتفاقم الضغط على احتياطات النقد الأجنبي وتعمّق التبعية الاقتصادية

لمواجهة هذه التحديات، لجأت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات ذات طابع حمائي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها كدولة نامية، حيث تعتبر سياسة تقييد الواردات واحدة من الأدوات الهامة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف اعادة التوازنات لمؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك تحقيق التنمية المستدامة. باعتبار هذه الأخيرة تمثل تحدياً مستمراً للدولة، حيث يتعين عليها تحقيق النمو الاقتصادي بشكل يحافظ على الموارد الطبيعية ويعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

لكن بالرغم من هذه الأهداف المعلنة، تثار تساؤلات عديدة حول مدى فعالية تقييد الواردات كسياسة اقتصادية في تحقيق نتائج ملموسة على مستوى النمو الاقتصادي المحلي، لاسيما أن هذا الأخير يتأثر بمتغيرات أخرى تعتبر من الشروط الأساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات التي تنشط محليا كتحسين بيئة الاستثمار وجودة المدخلات، وتنافسية الأسعار. فهل تؤدي فعلاً هذه السياسات إلى دعم النشاط الاقتصادي المحلي أم أنها مجرد حلول ظرفية قد تؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل.

2. إشكالية الدراسة:

مما سبق، تتبلور الإشكالية المحورية لهذه الدراسة حول أثر تقييد الواردات في تحفيز الناتج المحلي في الجزائر، من خلال تحليل الآثار الاقتصادية لهذه السياسات، وتقييم فعاليتها في ظل الظروف البنيوية والهيكلية للاقتصاد الجزائري. حيث تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية الآتية:

ما أثر اجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي في الجزائر؟

تتفرع هذه الاشكالية الرئيسية إلى عدة أسئلة فرعية تتطلب الاجابة عليها، وهي كالآتي:

- ✓ ما هي الاجراءات المتخذة لضبط وترشيد الواردات في الجزائر خلال الفترة (2016-2024)؛
- ✓ ما هو أثر تقييد الواردات على نمو الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي؟
- ✓ ما مدى تحسّن مساهمة الإنتاج المحلي الصناعي والفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تقييد الواردات؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- **تؤثر سياسات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2024).**

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ايجابي لاجراءات تقييد الواردات على انخفاض قيمة اجمالي الواردات السلعية (بمعنى ترشيدها) خلال الفترة (2016-2024)؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر إيجابي لاجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الانتاج المحلي في القطاع الصناعي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي لاجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الانتاج المحلي في القطاع الفلاحي.

4. أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على مبررات اللجوء إلى تبني سياسات تقييد الواردات وآليات العمل بها؛

- ✓ تسليط الضوء على اجراءات تقييد الواردات التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2014-2024؛
- ✓ إبراز آثار تقييد الواردات على ترشيد الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ تحليل أثر سياسة تقييد الواردات على تحفيز مختلف مكونات الناتج المحلي.
- ✓ تقييم أثر هذه السياسات في تحسين مساهمة مختلف الأنشطة في الناتج المحلي .

5. أهمية الدراسة:

- ✓ **علمية:** تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحقيق التوازن بين تنظيم التجارة الخارجية والنمو الداخلي في البلدان الريعية مثل الجزائر.
- ✓ **تطبيقية:** تقدم توصيات لصنّاع القرار في الجزائر حول فعالية سياسة تقييد الواردات كأداة لحماية الاقتصاد الوطني وتحفيزه على النمو.

6. حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة من سنة 2016 إلى 2024، حيث شهدت الجزائر تغيرات جوهرية في سياسات التجارة الخارجية مقارنة بالفترة التي سبقتها التي تميزت بالنمو المفرط للواردات.
- ✓ **الحدود المكانية:** تقتصر على دراسة حالة الجزائر فيما يخص أثر سياسات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تركز على أثر تقييد الواردات كمتغير مستقل على نمو الناتج المحلي كمتغير تابع دون التطرق إلى بقية المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على نمو الناتج المحلي.

7. منهج الدراسة والأدوات المعتمدة لجمع البيانات:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات من خلال محاولة جمع البيانات حول الظاهرة وتحليلها وتفسيرها للتعرف على أثر تطبيق اجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أما بخصوص الأدوات المعتمدة لجمع البيانات:

- ✓ أولا- بالنسبة للجزء النظري: تم الاعتماد على البحث البيبليوغرافي (كتب ومقالات ومذكرات وغيرها) للالمام بمختلف الجوانب النظرية حول الموضوع.

✓ ثانيا- بالنسبة للجزء التطبيقي: تم جمع وتحليل البيانات الاقتصادية الكمية والنوعية ذات الصلة بالموضوع، والمتعلقة بدراسة حالة الجزائر بالاستناد إلى التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الرسمية وكذلك الدراسات الأكاديمية السابقة حول أحد متغيرات الدراسة أو كليهما.

8 . نموذج الدراسة:

الشكل رقم(01): نموذج الدراسة

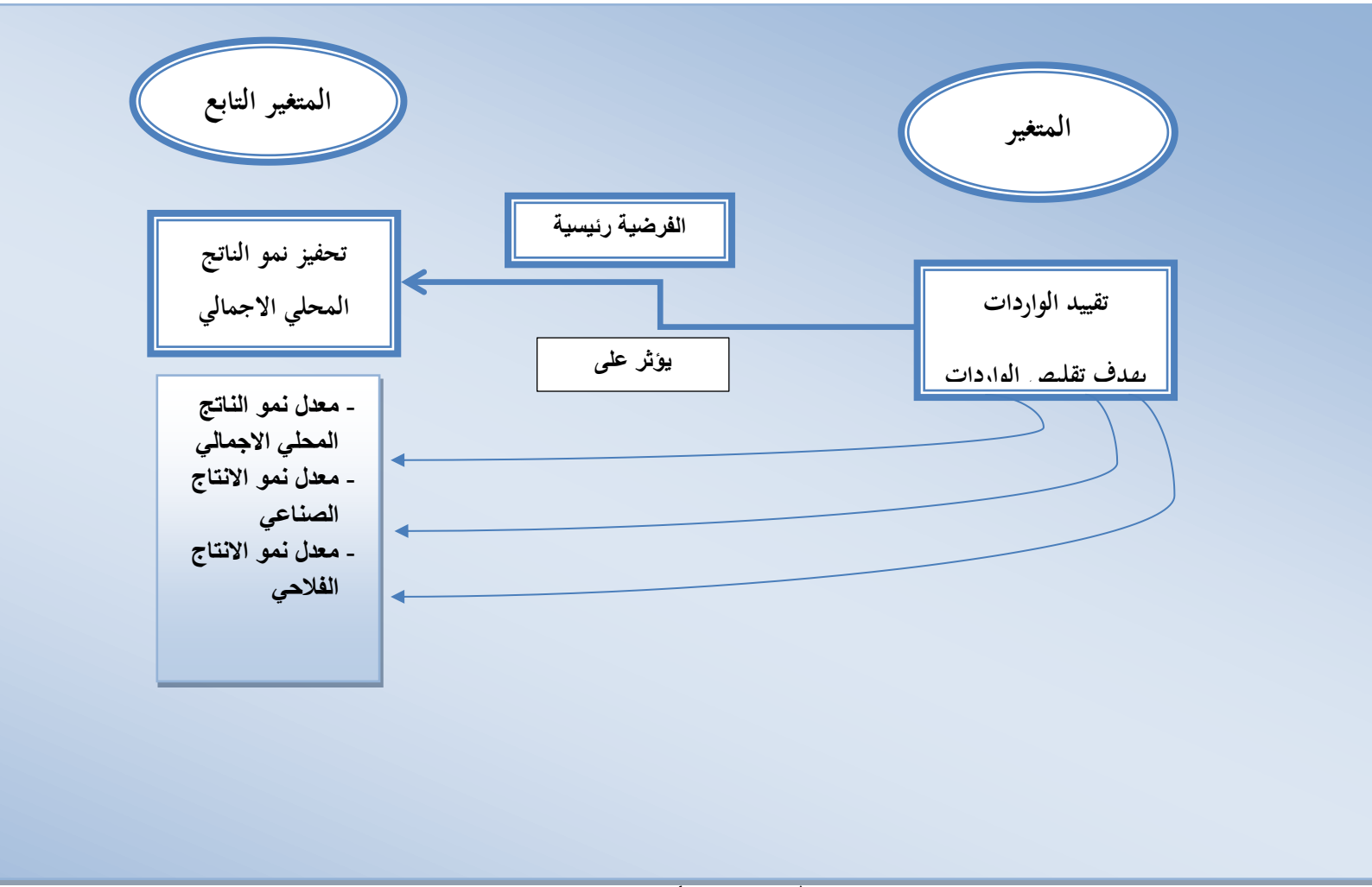

Commerce, Alger, 2022/2023

10. خطة البحث:

تنقسم خطة البحث الى ما يلي:

- **مقدمة**

- **الفصل الأول: : الاطار المفاهيمي حول تقييد الواردات**
- **الفصل الثاني: أثر سياسات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي**
- **الفصل الثالث: الاطار التطبيقي**
- **خاتمة**

11. التعاريف الإجرائية:

- **تقييد الواردات:** كل سياسة أو إجراء تتخذه الحكومة للحد من استيراد السلع والخدمات الأجنبية، ويشمل ذلك الرسوم الجمركية، الحصص، التراخيص، والقيود الفنية.
- **التعريفة الجمركية:** وهي رسوم تفرضها الحكومات على السلع المستوردة بهدف رفع أسعارها وتقليل الطلب عليها.
- **حصص الاستيراد** (Import Quotas): هي قيود كمية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة، تحدد الحد الأقصى الذي يمكن استيراده من منتج معين خلال فترة زمنية محددة.
- **القيود غير الجمركية:** تشمل مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تفرضها السلطات المختصة على عمليات الاستيراد والتصدير، وتتمثل أبرز هذه الأدوات في نظام تراخيص الاستيراد، والشباك الوحيد، والضوابط التقنية والإجرائية الأخرى (متعلقة بالقيود الصحية والفنية؛ البيئة والأمن؛القيود المالية والمصرفية).
- **الناتج المحلي الإجمالي:** القيمة الإجمالية لكل ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة.
- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** يأخذ في الاعتبار آثار التضخم ويعزز من آليات مقارنة الناتج الاقتصادي من عام لآخر.
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** هو نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر أو من ربع إلى ربع، ومن خلاله يتم قياس مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد.

12. الدراسات السابقة:

- **سهام بوداب، سامي بن جدو، "أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018): تحليل قياسي"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة باتنة، متاح على الرابط:** https://journals.univ-batna.dz/index.php/arsd/article/view/3368 :

تناولت سهام بوداب وسامي بن جدو في دراستهما الموسومة "أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018): تحليل قياسي"، والمنشورة بمجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية بجامعة باتنة . موضوع قياس أثر الواردات بأنواعها (الاستهلاكية، الوسيطية، والرأسمالية) على النمو الاقتصادي الجزائري. وقد هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .(VECM) وتوصل الباحثان إلى أن للواردات الرأسمالية أثرًا إيجابيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، في حين تفاوتت تأثيرات الواردات الاستهلاكية والوسيطة. كما أكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الواردات والنمو الاقتصادي.

- **زهرة بورحلة، "أثر الصادرات والواردات على تقلبات سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية (1990–2021)"، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية(ASJP) ، متاح على الرابط :** https://asjp.cerist.dz/en/Articles/480.

كما تناولت زهرة بورحلة في دراستها "أثر الصادرات والواردات على تقلبات سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية (1990–2021)"، المنشورة على نفس المنصة العلمية . العلاقة بين الميزان التجاري (الصادرات والواردات) وتقلبات سعر الصرف. هدفت الدراسة إلى اختبار الأثر السببي للميزان التجاري على سعر الصرف الجزائري، وتوصلت إلى أن تفاقم العجز التجاري الناتج عن ارتفاع الواردات ساهم بشكل كبير في زيادة تقلبات العملة الوطنية، مع تأثير أكبر للواردات مقارنة بالصادرات.

- **سويح، ج & .محجوبي، ح. (2023). تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 6 (1)**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة التجارية الحمائية في خفض فاتورة الاستيراد، والمحافظة على رصيد الاحتياطات الصرف الاجنبي من التآكل، خاصة في ظل انخفاض وتقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية، وبالتالي التخفيف من آثار الأزمة المالية واعادة التوازن لبعض مؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد خلصت الدراسة إلى هناك استجابة فورية وقوية لمعدلات

احتياطات الصرف الاجنبي لأي صدمة مفاجئة في حجم الواردات خاصة في المدى القصير، وهذا راجع لوجود علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين بنسبة 94.52% تدل على أهمية النقد الاجنبي في تسوية المدفوعات الخارجية، كما أن إجراءات منع وتقييد الاستيراد أدت إلى تقليص العجز في الميزان التجاري لكن نتج عنها أيضا ندرة عدة مواد وسلع ضرورية من السوق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض النقص هذه السلع

- **تريكي أحمد، سياسات ترشيد وضبط وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، الوادي، 2022 -2023**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسات التجارة الخارجية في ضبط الواردات في الجزائر، باعتبارها من الدول التي تتسم بعجز مزمن في ميزانها التجاري نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها مقارنة بصادراتها. وقد سعت الدراسة إلى استعراض وتقييم السياسات التجارية التي انتهجتها الجزائر في هذا المجال، ومدى فعاليتها في الحد من التدفق الكبير للسلع المستوردة، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور هذه السياسات وتأثيرها على حجم الواردات خلال فترات زمنية مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات المتبعة، رغم وجاهتها النظرية، لم تُحقق الأهداف المرجوة في تقليص الواردات بشكل فعّال، إذ بقيت مستويات الاستيراد مرتفعة نسبيًا، مما يعكس محدودية أثر التدخلات التجارية على ضبط التوازن الخارجي، ويطرح الحاجة إلى مراجعة شاملة لمنظومة التجارة الخارجية في الجزائر، وربطها بشكل أفضل بسياسات الإنتاج الوطني ودعم الصادرات.

- Abderrahim HASNI, L'impact des mesures restrictives des importations sur l'economie Algerienne : Une analyse par la technique des scénarios du modèle SEM (Période 2005-2022), Thèse en vue de l’obtention du diplôme de Doctorat 3ème cycle en sciences financières et comptabilité, Option : Finance d’entreprise, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, 2022/2023

تناولت هذه الدراسة تحليل آثار التدابير التقييدية على الواردات وانعكاساتها على الاقتصاد ، مع التركيز بشكل خاص على حالة الجزائر في أعقاب انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016. وبالاستناد إلى اطار نظري يشمل إسهامات مفكرين مثل ريكاردو، كروغمان، وميليتز، قام الباحث

بتفكيك الأسس والآثار المرتبطة بالسياسات الحمائية في سياق الجدل القائم بين التجارة الحرة والحماية التجارية وباستخدام منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية(SEM) ، سعت هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي للقرارات السياسية ذات الطابع التقييدي. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية تبني مقاربة متوازنة ومدروسة عند التعامل مع السياسات التقييدية، خاصة في ظل بيئة عالمية تتسم بالتغير المستمر والتعقيد المتزايد.

الفجوة البحثية:

رغم وجود دراسات سابقة تناولت موضوع تقييد الواردات في الجزائر، إلا أنها لم تركّز بشكل كافٍ على **العلاقة السببية بين سياسات ضبط الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي**، كما أن معظمها أغفل التحليل الكمي **لمدى مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة** وتفتقر الأدبيات كذلك إلى **مقاربة شاملة تربط بين** .**(2024–2016) تطبيق السياسات الحمائية ترشيد الواردات والاستقرار الاقتصادي عبر مؤشرات الميزان التجاري واحتياطي الصرف**

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي حول

تقييد الواردات

تمهيد:

تُمثل قضية تقييد الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية. ففي عالم يتسم بالعولمة وتشابك المصالح الاقتصادية، يصبح إيجاد التوازن الأمثل بين الانفتاح على التجارة الدولية وحماية القدرات الإنتاجية الوطنية ضرورة ملحة.

يستعرض هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بتقييد الواردات، بدءًا بتعريفها وأشكالها المتنوعة، مرورًا بالأهداف والمبررات التي تدفع الدول لتبني هذه السياسات، وصولًا إلى تحليل الآثار كما يتناول الفصل الأدوات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها على الصعيدين الوطني والدولي. والآليات العملية التي تستخدمها الدول لتقييد تدفق السلع الأجنبية وتحفيز نمو الصناعات المحلية، مع الإشارة إلى الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأدوات في حالة الجزائر.

1. مفاهيم أساسية حول تقييد الواردات

يهدف هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بتقييد الواردات، باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لحماية صناعاتها المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي. حيث تم التطرق الى تعريف تقييد الواردات وأشكاله المختلفة مع التركيز على تحليل الأهداف والمبررات التي تستند إليها الدول في تطبيق هذه السياسات، كما تم التطرق إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تقييد الواردات مع التركيز على تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لكل شكل من أشكال تقييد الواردات.

1.1.- تعريف تقييد الواردات والخلفية النظرية وأشكاله

يعتبر تحديد تعريف واضح لتقييد الواردات وتحديد أشكاله المختلفة خطوة ضرورية لفهم أبعاد هذه السياسة وأهدافها وهو ما يتضمنه هذا المطلب، كما يهمنا تحليل الأهداف والمبررات التي تستند إليها الدول في تطبيق كل شكل من أشكال تقييد الواردات، مع التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على كل منها.

أولا- تعريف تقييد الواردات:

1. يمثل تقييد الواردات (Import Restrictions) مجموعة من السياسات والإجراءات التي تفرضها الحكومات للحدّ من تدفق السلع الأجنبية إلى أسواقها المحلية، ويهدف ذلك إلى حماية الصناعة المحلية، تحقيق التوازن في الحسابات التجارية، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي للدولة. تستخدم هذه السياسات لتحقيق عدة أهداف مثل تعزيز الإنتاج المحلي، تقليل العجز التجاري، وحماية الوظائف المحلية. يمكن أن تشمل هذه القيود التعريفات الجمركية، الحصص الكمية، القيود غير الجمركية، والضوابط التنظيمية الأخرى[1].
2. يتضمن تقييد الواردات "السياسات والإجراءات التي تطبقها الدول للتحكم في تدفق السلع والخدمات عبر حدودها، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية، مثل حماية الصناعات الناشئة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين ميزان المدفوعات"[2].
3. يعتمد في نفس السياق مصطلح "سياسة ترشيد الواردات"، ويقصد بها مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إطار التقييد والتقليص العقلاني لحجم الواردات خلال فترة زمنية معينة، بما يعود بالفائدة على المصلحة العامة للوطن.[3]
4. كما يشير تقييد الواردات حسب المنظمة العالمية للتجارة إلى التدابير التي تتخذها الحكومات للحدّ من كمية أو قيمة السلع المستوردة، بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، والحفاظ على ميزان المدفوعات، وضمان السلامة والصحة العامة.[4]
5. يُعد تنظيم الواردات الطريق الصحيح لتحقيق الحماية المرجوة للمنتوج الوطني من خطر المنافسة الأجنبية، وكذلك بلوغ الهدف الأسمى وهو ترقية وتطوير المنتوج الوطني. فهذه الوسائل تُعتبر من وسائل الدفاع التجاري المباحة دوليًا، حيث تصب جميعها في مسعى واحد يهدف إلى تقييد التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير المتعلقة بالمنتجات.[5]

---

[1] Kalim Siddiqui, "Trade Liberalization and Economic Development," International Journal of Political Economy, Vol. 44, No. 3 (2015), pp. 230-247, Published By: Taylor & Francis, Ltd., https://www.jstor.org/stable/48539432.

[2] World Bank. "Trade Policies and Development." Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/trade/overview

[3] رحاب اسلام تومي، صفية علاوي، مساهمة السياسات الجمركية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة، المجلد 24، العدد 02، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 03، 2021، ص.108

[4] World Trade Organization (WTO). "Non-Tariff Barriers.". Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/non_tariff_barriers_e.htm

[5] قزوت، لامية. "تنظيم الواردات في القانون الجزائري." مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 4، 21 ديسمبر 2022، ص 280. متاح على https://www.asjp.cerist.dz/en/article/207430

مما سبق، يمكن أن نستنتج ان تقييد الواردات هو مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف إلى تنظيم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وذلك لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، تعزيز النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات. تُعتبر هذه التدابير جزءًا من استراتيجيات تجارية تهدف إلى تحقيق توازن بين حماية الأسواق المحلية وتحقيق أهداف اقتصادية .أخرى

ثانيا- الخلفية النظرية للسياسات التجارية الحمائية:[1]

) هي توجه اقتصادي يهدف إلى حماية السوق الوطنية من Protectionnisme الحمائية (المنافسة الأجنبية، إما من خلال تقليص الواردات أو عبر دعم الصادرات. وتعد من أبرز أدوات هذه السياسة: فرض الرسوم الجمركية، تحديد الحصص الاستيرادية، أو تقديم إعانات مالية للمنتجين المحليين. وقد تعود جذور الفكر الاقتصادي الحمائي إلى الفترة بين 1789 و1846، حيث تم تبني هذه السياسات في مراحل مبكرة من تطور العديد من الاقتصادات القومية، كأداة لتعزيز بناء القاعدة الإنتاجية المحلية.

)، الذي رأى Listومن أبرز المنظرين الذين دافعوا عن الحمائية الاقتصادي الألماني "فريدريك ليست" (أن الاقتصادات الناشئة بحاجة إلى حماية صناعاتها من المنافسة الخارجية، إلى أن تصل إلى مستوى من التطور يمكنها من المنافسة العادلة. بناءً على هذا التوجه، أصبحت فكرة "الحماية المؤقتة" للصناعات في الدول النامية ركيزة أساسية في الفكر الاقتصادي، خاصة في أعمال "راؤول بريبيش") خلال الستينات، والذي اعتبر أن الحماية ضرورة لمواجهة اختلالات التجارة Raoul Prebisch(الدولية، التي غالباً ما تكون في غير مصلحة الدول النامية بسبب اعتمادها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الصناعية.

) أن الحماية لا تُمارَس فقط بدافع اقتصادي بل Kindlebergerكما يرى الاقتصادي "كيندلبرغر" (أيضاً لأسباب استراتيجية، مثل تعزيز الأمن القومي أو حماية الصناعات الحيوية، مضيفاً أن كل دولة مرّت بمرحلة حمائية خلال مسارها نحو النمو الاقتصادي، كما كان الحال في تجربة ألمانيا حسب تصور ليست.

[1] سويح، جمال. محجوبي، حمزة. تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023، الجزائر، ص ص 166-167

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحمائية قد أخذ أبعاداً جديدة في العصر الحديث، خاصة في ظل اشتداد المنافسة الدولية والعولمة، مما جعل الدول تبحث عن حماية لقطاعاتها الحساسة، ولو بأشكال غير مباشرة مثل المعايير البيئية أو الصحية.

ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن السياسات الحمائية تمثل توجهاً واقعياً في السياسات الاقتصادية الوطنية، خصوصاً في المراحل الأولى من التنمية، وذلك رغم الانتقادات التي تواجهها من دعاة الليبرالية الاقتصادية. فغالباً ما تلجأ الدول إلى الحماية كخيار استراتيجي لحماية نسيجها الإنتاجي من الضغوط الخارجية.

ثالثا- أشكال تقييد الواردات:

تتخذ سياسات تقييد الواردات أشكالًا متنوعة، تهدف جميعها إلى التأثير على حجم وأنواع السلع المستوردة، تتراوح هذه الأشكال بين التدابير المباشرة مثل الرسوم الجمركية والحصص الكمية إلى التدابير غير المباشرة مثل المعايير الفنية واللوائح الصحية. ويعتبر فهم هذه الأشكال المختلفة وكيفية عملها أمر ضروري لفهم الآثار المترتبة على سياسات تقييد الواردات.

1. **التعريفات الجمركية (Customs Tariffs):** ويطلق عليها ببساطة "Tariffs"، وهي رسوم تفرضها الحكومات على السلع المستوردة بهدف رفع أسعارها وتقليل الطلب عليها، مما يعزز من تنافسية المنتجات المحلية في السوق المحلية. تختلف التعريفات الجمركية من بلد لآخر، ويمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة بناءً على قيمة أو كمية السلع المستوردة[1].
2. **حصص الاستيراد (Import Quotas) :** وهي قيود كمية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة، تحدد الحد الأقصى الذي يمكن استيراده من منتج معين خلال فترة زمنية محددة. يهدف تحديد حصص الاستيراد إلى تقليل تدفق السلع الأجنبية إلى السوق المحلية وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية[2]. كما تهدف أيضا إلى تقليل تدفق العملة الصعبة نحو الخارج مثل ما نجده في تحديد حصص استيراد السيارات نحو الجزائر رغم عدم وجود صناعة محلية تستدعي الحماية.

3- **القيود غير الجمركية (Non-Tariff Barriers):** تشمل هذه القيود مجموعة من اللوائح

[1] World Trade Organization (WTO). "Tariffs." Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/tariff_e.htm
[2] European Commission. "Import Quotas." Available at: https://taxation-customs.ec.europa.eu/customs-4/import-quotas_en

والقوانين التي تفرضها المتطلبات الصحية والفنية على السلع المستوردة، مثل معايير الجودة، متطلبات السلامة، أو قيود على التعبئة والتغليف.

تهدف هذه القيود إلى حماية الصحة العامة والبيئة والصناعات المحلية، لكنها قد تُعتبر أيضًا أداة لتقييد التجارة.[1]

3. **سياسات الإحلال محل الواردات (Import Substitution Policies)** : تهدف هذه السياسات إلى تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز قدرات الصناعات الوطنية من خلال دعم المشاريع المحلية عبر الإعانات والتسهيلات الحكومية[2].

كما نضيف في هذا الخصوص أهمية الاعتماد على هذه السياسات التقييدية للواردات بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدل الاستيراد خاصة الشراكة مع الطرف المحلي بمنح تسهيلات وتحفيزات تسمح بتفضيل استقطاب هذا النوع من الاستثمار الانتاجي (محليا) والاستفادة من الانعكاسات الايجابية على الاقتصاد الوطني بدل النظرة التجارية للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب (الاستيراد).

2.1.II- أهداف وغايات سياسات تقييد الواردات وأثرها:

أولا- أهداف وغايات سياسات تقييد الواردات:

تهدف سياسات تقييد الواردات إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجي في هذا المطلب أبرز هذه الأهداف والغايات، بدءًا من حماية الصناعات المحلية وتحسين الميزان التجاري، وصولًا إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي وتعزيز الجودة والابتكار.

1. حماية الصناعات المحلية: :

من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة أو وضع قيود كمية على الواردات، يمكن حماية الشركات المحلية من المنتجات الأجنبية الأرخص أو الأكثر تطورًا، وبذلك يتم توفير بيئة تنافسية مناسبة

[1]World Trade Organization (WTO). "Non-Tariff Barriers." Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/non_tariff_barriers_e.htm

[2] : World Bank. "Import Substitution and Development." Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/trade/overview

للصناعات المحلية للنمو والازدهار دون التعرض لضغوط المنافسة غير العادلة التي قد تهدد استدامتها.[1]

::2. تحسين ميزان المدفوعات

تسهم سياسات تقييد الواردات في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاعتماد على السلع المستوردة، حيث أن تقليص العجز التجاري يمكن أن يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحد من الاضطرابات الناتجة عن تدفقات رأس المال الخارجي. عندما تقوم الدول بتقليل الواردات، فإنها تعمل على الحفاظ على العملات الأجنبية وتحفيز الإنتاج المحلي، مما يدعم النمو الاقتصادي المحلي.[2]

:3. تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي:

تهدف بعض السياسات إلى ضمان الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية مثل الغذاء والطاقة، وهو ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج (التبعية الخارجية) لضمان استمرارية توريد السلع الأساسية في أوقات الأزمات أو الحروب. وبالتالي تسعى الدول من خلال هذا النوع من السياسات إلى تعزيز قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.[3]

:4. تعزيز الجودة والابتكار:

يمكن لتقييد الواردات أن يعزز الابتكار والجودة في الصناعات المحلية من خلال اتاحتها فرصة للتنافس داخليا وتقليل خطر المنافسة المباشرة للسلع الأجنبية في سوقها المحلي، مع الاستفادة من الدراسات لأفضل العروض والممارسات التي تقوم بها المؤسسات الأجنبية في نفس المجال لتبنيها وفق قدراتها. ذلك ما يجعل سياسات تقييد الواردات يمكن أن تكون محفزا للشركات المحلية لتحسين منتجاتها وزيادة قيمتها المضافة. هذا ما يمكن أن يؤدي إلى تطور الصناعات المحلية بشكل تراكمي من خلال بناء مزايا تنافسية تدريجيا (زيادة مستوى الابتكار وتحسين الجودة للمنتجات المحلية) وتصبح مع الوقت أكثر تنافسية على المستوى الدولي.[4]

---

[1] Banque de France. "Politiques commerciales et régulations." Available at: https://www.banque-france.fr/politiques-commerciales.

[2] قزوت لامية. "تنظيم الواردات في القانون الجزائري." مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 4، ص 280، 2022.

[3] : Commission Européenne. "La Sécurité Alimentaire et Économique." Available at: https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries_en

[4] Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). "Innovation et compétitivité des entreprises." Available at: https://www.oecd.org/fr/innovation/.

ثانيا- أثر سياسات تقييد الواردات:

تعتبر سياسات تقييد الواردات من الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة. ومع ذلك فإن هذه السياسات تحمل في طياتها آثارًا متباينة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. فبينما تهدف على المستوى المحلي إلى حماية الصناعات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي، فإنها قد تؤدي أيضًا إلى آثار سلبية على المستوى الدولي على الخصوص مثل فقدان فرص العمل وزيادة مستوى الأسعار.

في هذا السياق، نقوم بعرض آثار تقييد الواردات على المستويين الوطني والدولي، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. بمعرفة كيف يؤثر تقييد الواردات على النمو الاقتصادي والتشغيل وحماية الصناعات المحلية على الصعيد الوطني، وكيف يؤثر على تنمية الصناعات في الدول النامية وتحرير التجارة على الصعيد الدولي.

من خلال هذا العرض لآثار المترتبة عن تقييد الواردات، نسعى إلى فهم التداعيات المعقدة لهذه السياسات، وكيف يمكن للدول أن توازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في ظل هذه السياسات، وهي على مستويين كالتالي:[1]

1- على الصعيد الوطني

- **التأثير على النمو الاقتصادي والتشغيل:** تُعد التجارة الدولية في حالة الافتاح أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تسهم في توسيع الأسواق، وتحفيز الابتكار، وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، لا يكون هذا الأثر إيجابيًا دائمًا على التشغيل، خصوصًا في غياب آليات مواكبة فعّالة. يمكن تلخيص الأثر كما يلي:

الإيجابيات المحتملة:

- التجارة تؤدي إلى زيادة الناتج القومي من خلال تحفيز الإنتاج وتحسين الكفاءة. وفقًا لنظرية الميزة النسبية (Ricardo, 1817)، فإن الدول التي تنخرط في التجارة تحقق تخصيصًا أفضل للموارد.

السلبيات المرتبطة بالتشغيل: رغم أن النمو الاقتصادي قد يتعزز، إلا أن ذلك لا ينعكس بالضرورة على العمالة.

[1] زقار بخدة ونورية لعال، "تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل "*مجلة التنظيم والعمل*, ع11. 3 (2022)، ص ص 179-180.

- فعلى سبيل المثال على ذلك في الولايات المتحدة خلال التسعينات، أدت زيادة الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا إلى فقدان أكثر من 2 مليون وظيفة في قطاع التصنيع (Autor et al., 2013).
- ضعف الأمان الوظيفي: حيث أن التأثير السلبي الأكبر يقع على العمال ذوي المهارات المحدودة، الذين لا يستطيعون الانتقال بسهولة إلى قطاعات أخرى.
- فشل سياسات التكيف: أظهرت دراسات (OECD, 2019) أن البلدان التي لا تمتلك سياسات تأهيل وتدريب قوية تكون أكثر عرضة لفقدان الوظائف دون تعويض اجتماعي مناسب.

الحلول الممكنة:

في هذا السياق، تقييد الواردات مثل فرض الحصص أو الرسوم يمكن أن يكون وسيلة لحماية الصناعات الحساسة وضمان بقاء العمال في وظائفهم، ولو مؤقتًا.

- **حماية الصناعات المحلية :** أثبتت دراسات أن تقييد الاستيراد ساهم في الحفاظ على بعض الصناعات في الدول المتقدمة والنامية:

- أثر الحصص على الصناعات: تشير دراسة لـ (Brambilla et al .2010) إلى أن نظام الحصص الذي طُبّق على واردات النسيج في الولايات المتحدة ساعد فعليًا في الحفاظ على هذه الصناعة لعقود، مما مكّنها من التكيّف التدريجي مع المنافسة الدولية.
- فقدان الوظائف جراء تحرير التجارة في ظل العولمة، خصوصًا بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (2001)، أدت إلى فقدان ما يزيد عن 5 ملايين وظيفة تصنيع في الولايات المتحدة وحدها بين 2001 و2010 (Pierce & Schott, 2016).
- الفئات الأكثر تضررًا هي العمال ذوو التعليم المتواضع في المناطق الصناعية القديمة، وتكون آثار فقدانهم للوظائف ذات طابع اجتماعي طويل الأمد، مثل الإدمان والهجرة والنزاعات الأسرية (Case & Deaton, 2020).
- العدالة الاجتماعية مقابل الكفاءة الاقتصادية: حماية الصناعات قد لا تكون الخيار الأكفأ اقتصاديًا، لكنها أكثر عدالة اجتماعيًا في بعض السياقات، خاصة في الدول ذات النظم الاجتماعية الهشة.

2- **على الصعيد الدولي:**

- **تنمية الصناعات في الدول النامية:** تُستخدم سياسات الحماية – مثل الحصص أو الرسوم – كأدوات لتطوير الصناعات المحلية (أدوات استراتيجية للتنمية)، خاصة عندما تكون هذه الصناعات في طور النشأة ولا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية المدعومة أو الأكبر حجمًا.

حالات ناجحة:

- دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان استخدمت قيودًا على الواردات (Import Substitution Policies) خلال مراحل النمو الأولى، ما سمح لصناعاتها بالتوسع والتطور حتى أصبحت قادرة على التنافس عالميًا (Chang, 2002).
- التوظيف وحماية الصناعات الناشئة بفضلهذه السياسات ساعدت في خلق فرص عمل لفئات واسعة من اليد العاملة غير المتخصصة، مما أسهم في التخفيف من البطالة والفقر في المناطق الريفية.
- أجور أفضل بفضل الحصص: في المقابل، عندما تُفرض قيود على الاستيراد، تتمكن الدول من تحسين أجور العمال وتنظيم العمل، كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية خلال التسعينات.

- **إعادة النظر في تأثير تحرير التجارة:** تحرير التجارة يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية والمنافسة في عرض وطلب مزايا التوطن، خصوصًا في الدول النامية بالنسبة لتخفيض تكاليف عوامل الانتاج:

- انتقال الاستثمارات إلى البلدان الأرخص: رفع القيود أدى إلى انتقال الصناعات الكثيفة العمل إلى دول ذات أجور منخفضة، ما أثّر على فرص العمل في الدول النامية غير الجاذبة (Rodrik, 2011).
- تحول التنافس إلى سباق نحو القاع: الدول تُجبر على تقليص الأجور والحقوق العمالية لجذب المستثمرين، مما يؤدي إلى "سباق تنافسي نحو التخفيض" في ظروف العمل والمعيشة.

حالات واقعية:

- رفع الولايات المتحدة للقيود الحمائية على واردات ملابس الأطفال عام 2002 أدى إلى طفرة في صادرات الصين وانهيار صادرات دول أفريقية مثل كينيا وبنغلاديش (UNCTAD, 2005).
- ارتفاع معدلات الفقر وتراجع مستويات المعيشة في عدد من الدول النامية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع اقتصادات مدعومة ومنظمة.

كخلاصة عمّا سبق، فإن سياسات تقييد الواردات ليست مجرد أدوات حمائية، بل يمكن النظر إليها كوسائل لإدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في الدول التي تواجه ضغوطًا مزدوجة: منافسة خارجية غير عادلة من جهة، وفجوات اجتماعية داخلية من جهة أخرى. إن توازن هذه السياسات مع الانفتاح المشروط هو ما يصنع الفرق بين النجاح في التنمية أو الوقوع في التبعية الاقتصادية.

2.II- الأدوات المستخدمة في تقييد الواردات:

تلجأ الدول إلى تقييد الواردات كخيار إستراتيجي لحماية اقتصادها الوطني، خاصة في ظل أزمات ميزان المدفوعات أو ضعف الصناعة المحلية. أبرز هذه الأدوات :[1]

1- 2.II - الرسوم الجمركية:

تُفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بهدف زيادة تكلفتها وتقليل المنافسة مع المنتجات المحلية (تقليل جاذبيتها في السوق المحلي، وتشجيع المستهلكين على اقتناء المنتجات الوطنية وهي أنواع:[2])،

أولا- الرسوم النسبية (Ad Valorem تُفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، بهدف تقليل التنافسية السعرية للمنتجات الأجنبية وزيادة إيرادات الدولة.

[1] تريكي أحمد، سياسات ترشيد وضبط وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية وتجارة دولية، الوادي، 2022-2023؛
سويح، ج.، & محجوبي، ح. (2023). تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 6(1)

[2] قانون الجمارك الجزائري" .CODEDOUANESDZ. " آخر تعديل في 2024. تم الدخول في 10 مارس 2025 . https://www.codedouanesdz.com/chapitres/14.

(مبلغ مالي محدد أو ثابت يُفرض على كل وحدة مستوردة، **Spécifiquesثانيا- الرسوم النوعية)** بصرف النظر عن قيمتها. يهدف هذا النوع من الرسوم إلى التحكم في الكميات المستوردة دون تأثرها بتقلبات الأسعار العالمية.

ثالثا- الرسوم المركبة: وهي مزيج من الرسوم النسبية والنوعية، تهدف إلى ضمان حماية مزدوجة تأخذ بعين الاعتبار القيمة والكمية المستوردة.

(وهو رسم مؤقت يُفرض عند حدوث تدفق مفاجئ DAPSرابعا- الرسم الإضافي الوقائي المؤقت) لواردات تؤذي الصناعة المحلية، يهدف إلى توفير حماية سريعة للصناعات الوطنية ريثما تتكيّف مع المنافسة.

خامسا- رسم الاستهلاك المحلي: يُفرض على سلع مستوردة لها بدائل محلية، بهدف دعم المنتجات الوطنية عبر تقليل تنافسية البدائل المستوردة.

II . 2- القيود الكمية:

تهدف هذه الأدوات إلى التحكم الفعلي في حجم أو نوعية الواردات، بغض النظر عن أسعارها.

أولا- نظام الحصص (Quotas): تضع سقفًا محددًا لحجم واردات سلعة معينة خلال فترة زمنية، بهدف الحد من إغراق السوق المحلي ببضائع أجنبية وضمان استقرار الإنتاج الوطني.

ثانيا- رخص الاستيراد: يتطلب استيراد بعض السلع الحصول على تصريح مسبق من السلطات، بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوجيهها نحو السلع الضرورية فقط.

ثالثا- الحظر الكلي لاستيراد بعض السلع: يُمنع استيراد سلع محددة لأسباب صحية، بيئية، دينية، أو سياسية، بمبرر حماية صحة المواطن، الأمن القومي أو البيئة.

II. 2 -3- القيود غير الجمركية (الادارية):

وهي أدوات تنظيمية أو إجرائية تؤثر بشكل غير مباشر على حجم ونوع الواردات. تشمل:

أولا- المواصفات والمعايير الفنية والصحية: تشترط التزام السلع المستوردة بمقاييس معينة للجودة أو السلامة بهدف حماية المستهلك من المنتجات الخطرة أو غير المطابقة، وأحيانًا دعم المنتج المحلي بطريقة غير مباشرة.

ثانيا- القيود المصرفية: مثل اشتراط فتح اعتماد بنكي مسبق لتمويل عملية الاستيراد، بهدف تقليص الضغط على احتياطي النقد الأجنبي وتنظيم تدفقات العملة الصعبة.

ثالثا- الشباك الوحيد الجمركي: وهو إجراء إداري تنظيمي يُستخدم لتبسيط وتوحيد معاملات الاستيراد.

بهدف تسريع الإجراءات وتقليل الاحتيال والازدواجية في الوثائق.

أدوات أخرى غير مباشرة لتقييد الواردات:[1]

- **الدعم الحكومي (المساعدات)** : المقصود بالمساعدات هو تقديم الدولة دعمًا ماليًا أو غير مالي لبعض القطاعات الإنتاجية (مثل الصناعة أو الزراعة) بهدف تقليل تكلفة الإنتاج المحلي ليتفوق سعريًا على السلع المستوردة، مما يساهم في تقوية الصناعات الناشئة لتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية وتقليص الاعتماد على المنتجات الأجنبية في قطاعات حيوية.. وقد يكون:
  - **دعم مباشر:** منح مالية للمصنعين المحليين لتقليل تكاليف الإنتاج.
  - **إعفاءات ضريبية:** تخفيض الضرائب على المواد الأولية أو أرباح الصناعات المحلية.
  - **دعم الأسعار أو المدخلات:** مثل دعم الكهرباء، المياه أو الوقود المستخدم في الإنتاج.
- **تخفيض قيمة العملة (Dévaluation):** وهي سياسة نقدية تقوم بموجبها السلطات النقدية بخفض السعر الرسمي للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وتؤثر سلبا على الواردات من خلال جعل السلع الأجنبية أغلى ثمناً عند استيرادها ، وفي المقابل، تصبح السلع المحلية أرخص في الأسواق الخارجية، ما يشجع التصدير.

II .3. التدابير التقييدية والأطر التنظيمية الدولية:

نحاول في هذا العنصر الربط بين التدابير التقييدية على الواردات والأطر التنظيمية الدولية، ومن المهم فهم الدور المحوري الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية (OMC) في تنظيم ومراقبة السياسات التجارية الدولية، وبعدها نحاول التعرض لنقطة مهمة في هذا الموضوع وهو كيفية تأثير هذه القوانين

[1] سويح، ج.، & محجوبي، ح. (2023). تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 6(1)، ص.168.

الدولية على فرض القيود على الواردات، وما هي نتائج عدم الامتثال لها. وأخيرًا، سنتناول أمثلة واقعية عن حالات عدم الامتثال وتبعاتها.

1..3.II. دور منظمة التجارة العالمية: تُعدّ منظمة التجارة العالمية هيئة دولية رسمية تشكل الإطار الرئيسي

لتنظيم التجارة العالمية، وقد تأسست سنة 1995 خلفًا للاتفاقية "GATT" بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وكانت تضم 164 دولة عضوًا في عام (OMC, 2021).2021 وأصبحت تضم 166 عضو بعد انضمام كل من جزر القمر والتمور الشرقية في عام 2024 (OMC, 2024).

تلعب المنظمة دورًا حاسمًا في النظام التجاري العالمي من خلال وضع قواعد التجارة الدولية وضمان احترامها، وتهدف هذه القواعد إلى تيسير التبادلات التجارية، والقضاء على العوائق غير الضرورية، وضمان

معاملة منصفة لجميع الأعضاء. ويتم ذلك من خلال صياغة وتنفيذ اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف،

تغطي مجالات متعددة، منها الملكية الفكرية، وتجارة الخدمات بأنشطتها المتنوعة، والسلع الزراعية والاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة .

بالإضافة إلى دورها التشريعي، تقوم المنظمة بمراقبة السياسات التجارية الوطنية، وتراجع بانتظام سياسات أعضائها للتأكد من مطابقتها لاتفاقيات المنظمة. وعندما يُثبت عدم الامتثال، يمكن للمنظمة أن

توصي بتعديلات وقد تُجيز فرض عقوبات تجارية. كما توفر المنظمة منصة لحلّ النزاعات التجارية. فعندما

يشعر عضو أن عضوًا آخر انتهك القواعد، يمكنه رفع النزاع إلى المنظمة. وإذا ثبتت الانتهاكات، يجوز فرض

عقوبات على الدولة المخالفة [1].

[1] Abderrahim HASNI, L'impact des mesures restrictives des importations sur l'economie Algerienne : Une analyse par la technique des scénarios du modèle SEM (Période 2005-2022), Thèse en vue de l’obtention du

ومع ذلك، تعرّضت المنظمة لانتقادات بشأن إدارتها لقضايا التنمية، حيث يرى البعض أن قواعدها تصبّ

في مصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول الأقل نموًا (Stiglitz & Charlton, 2005).

II .2.3. التنظيمات الدولية وقيود الواردات: تلعب القواعد الدولية دورًا مهمًا في تحديد وتنظيم قيود

الواردات، وغالبًا ما تُدار من قبل منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إزالة الحواجز غير الضرورية وضمان العدالة بين الدول (OMC, 2022).

يُعد اتفاق "الجات" (GATT) أحد ركائز المنظمة، وينص في المادة XI على حظر القيود الكمية مثل الحصص،

مع السماح ببعض الاستثناءات لأسباب تتعلق بالصحة العامة، الأمن القومي، الأخلاق العامة، أو حماية

البيئة (يتم التفصيل فيها لاحقا). ويجب أن تُطبّق هذه التدابير بشكل غير تمييزي وألا تشكل حواجز خفية

للتجارة الدولية. وعادة، على الدولة التي تنوي فرض قيود على الواردات أن تُخطِر المنظمة وتقدم مبررات

لذلك، حيث تقوم المنظمة بمراجعة مدى قانونية هذه المبررات وقد تطلب تعديلات[1] .

لكن فرض قيود على الواردات قد يؤدي إلى آثار اقتصادية متعددة. فمن جهة، قد تحمي هذه القيود الصناعات المحلية وتساهم في خلق فرص عمل وتحفيز النمو على المدى القصير. ومن جهة أخرى، يمكن أن

تؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي تقليل القدرة الشرائية للمستهلكين (Irwin, 2017).

وقد تخلق هذه القيود تشوهات في تخصيص الموارد، وتدفع المستثمرين نحو قطاعات غير تنافسية، مما

---

diplôme de Doctorat 3ème cycle en sciences financières et comptabilité, Option : Finance d'entreprise, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, 2022/2023, P.28

[1] Ibid,

يقلل من كفاءة الابتكار وتحسين الإنتاجية (Hufbauer & Schott, 2009).

وعلى الرغم من هذه العيوب، تلجأ بعض الدول إلى الحماية التجارية في أوقات الأزمات الاقتصادية. إلا أن

معظم الاقتصاديين، وكذلك منظمة التجارة العالمية، يرون أن التجارة الحرة أفضل على المدى الطويل من

حيث النمو والرفاه (Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2015).

II. 3. 3. تقييد الواردات كإجراء استثنائي للدول الاعضاء في الاتفاقيات المتعددة الاطراف: في إطار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، يُعتبر تقييد الواردات إجراءً استثنائيًا يمكن اللجوء إليه في حالات

محددة لحماية الاقتصادات الوطنية من ممارسات تجارية غير عادلة أو لمواجهة ظروف اقتصادية خاصة. تُحدَّد هذه الاستثناءات وفقًا لمبادئ منظمة التجارة العالمية (WTO) .[1]:

أولا- مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية :عندما تقوم دولة ما بتصدير منتجات بأسعار أقل من قيمتها العادلة، مما يُعتبر إغراقًا، يحق للدولة المستوردة فرض رسوم مكافحة الإغراق لحماية صناعتها المحلية . بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك إعانات تُقدَّم للمنتجين في بلد التصدير، يمكن فرض رسوم تعويضية لمعادلة تأثير هذه الإعانات.

ثانيا- حماية الصناعات الناشئة: تُمنح الدول النامية حق حماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية القوية من خلال فرض قيود مؤقتة على الواردات، يهدف هذا الإجراء إلى منح هذه الصناعات الوقت اللازم لتطوير قدراتها التنافسية.

ثالثا- حماية ميزان المدفوعات :في حالة تعرض دولة ما لعجز كبير في ميزان المدفوعات، يمكنها فرض قيود كمية على الواردات بهدف تقليل الطلب على العملات الأجنبية واستعادة التوازن الاقتصادي.

* [1] رابح خوني وخير الدين بلغز، "النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية: البيئة، الأزمات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية الإقليمية،" أبحاث اقتصادية وإدارية 18 (ديسمبر 2015): 99.

رابعا- الأمن القومي والصحة العامة :تُجيز الاتفاقيات التجارية فرض قيود على الواردات لحماية الأمن القومي أو الصحة العامة. على سبيل المثال، يمكن حظر استيراد منتجات قد تشكل خطرًا على صحة المواطنين أو أمن الدولة.

وتسمح بعض الاتفاقيات الإقليمية بفرض قيود على الواردات من دول خارج الاتفاقية لحماية المنتجات المحلية. على سبيل المثال، تنص المادة 8 من إحدى الاتفاقيات العربية على إمكانية التفاوض بين الأطراف لفرض حد أدنى موحد من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من دول غير عربية والتي تنافس السلع العربية[1].

II .4.3. حالات عدم الامتثال وتداعياتها: يمكن أن يؤدي عدم الامتثال للقواعد الدولية، خصوصًا بشأن

القيود التجارية، إلى عواقب كبيرة على الدول، سواء كانت هي التي تفرض القيود أو المتضررة منها. وفيما يلي

حالتان بارزتان:[2]

أولا- نزاع الصلب عام 2002 (الولايات المتحدة ضد الاتحاد الأوروبي) :

من أبرز النزاعات التجارية في التاريخ الحديث، فرضت الولايات المتحدة في 2002 تعريفات جمركية على

واردات الصلب، بدعوى حماية صناعتها المحلية. لكن الاتحاد الأوروبي طعن في القرار أمام منظمة التجارة

العالمية، معتبرًا إياه مخالفًا للقواعد.

وقضت المنظمة لصالح الاتحاد الأوروبي، وأجازت له فرض عقوبات على الولايات المتحدة. وتحت ضغط

هذه العقوبات، تراجعت الولايات المتحدة في 2003 وألغت الرسوم، مما يبرز أهمية احترام القواعد الدولية

[1] *"الاستثناءات في الاتفاقيات الإقليمية"*، *TASHEEL.LTNET.GOV.LY*، https://tasheel.ltnet.gov.ly،)تم الاطلاع عليه في 10 مارس 2025).

[2] Abderrahim HASNI, Op. Cit., PP. 30-31

Irwin, 2005

ثانيا- حالات عدم الإخطار مثال الارجنتين :

لا يقتصر عدم الامتثال على فرض قيود دون مبرر، بل يشمل أيضًا الإخفاق في إخطار منظمة التجارة العالمية بالتغييرات المرتقبة في السياسات. فالإخطار يمنح الدول الأخرى فرصة لفهم وتقييم الإجراءات المقترحة.

تجاهلت الأرجنتين هذا الإجراء وفرضت قيودًا دون إعلام المنظمة أو شركائها، مما أدى إلى احتجاج واسع

النطاق. ورفعت عدة دول القضية للمنظمة، وواجهت الأرجنتين انتقادات بسبب نقص الشفافية وانتهاك

الالتزامات الدولية (Trebilcock & Howse, 2005).

وقد يؤدي هذا النوع من المخالفات إلى عقوبات تجارية وخسارة في السمعة الدولية، وهو ما قد ينعكس

سلبًا على العلاقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر (Horn, Mavroidis, & Sapir, 2010).

نستخلص مما سبق أن الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية لا يندرج فقط ضمن الجوانب القانونية،

بل يمثل سياسة اقتصادية حيوية. إذ رغم أن الحمائية قد تبدو مفيدة على المدى القصير، فإن آثارها السلبية تطغى غالبًا على المدى الطويل، خاصة عندما تخالف القوانين الدولية (Evenett, 2007).

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل بناء الاطار النظري لفهم سياسات تقييد الواردات، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، واستعراض خلفيتها النظرية، وأشكالها المختلفة، ثم تحليل أهدافها وآثارها. وقد تبين أن تقييد الواردات يمثل أداة استراتيجية تستخدمها الدول لحماية صناعاتها الوطنية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وضمان الأمن الغذائي والاقتصادي، خاصة في سياقات التبعية الاقتصادية أو الأزمات المالية. كما تعرض هذا الفصل إلى أهم أشكال التقييد، مثل الرسوم الجمركية، الحصص الكمية، القيود غير الجمركية، وسياسات الإحلال محل الواردات، مبرزاً كيف تختلف هذه الأدوات في تأثيرها على السوق المحلي والتجارة الخارجية. .

وفي جانب التحليل، عرض الفصل الآثار الإيجابية المحتملة لهذه السياسات في دعم التشغيل وحماية الصناعات الناشئة، إلى جانب مخاطرها المرتبطة بارتفاع الأسعار أو تقليص التنافسية. كما تطرّق إلى البعد الدولي لتقييد الواردات، وعلاقته بمنظمة التجارة العالمية، مبرزاً التحديات القانونية التي قد تواجه الدول في حالة عدم الامتثال. وخلص الفصل إلى أن نجاح هذه السياسات يتطلب توازناً دقيقاً بين الحماية المؤقتة والانفتاح التدريجي، ضمن إطار قانوني واقتصادي منضبط.

الفصل الثـــاني:

أثر سياسات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي

تمهيد:

برزت سياسات تقييد الواردات كأداة استراتيجية تلجأ إليها الحكومات من أجل حماية الإنتاج المحلي، وتحفيز الأنشطة الصناعية والزراعية، وتقليص العجز في الميزان التجاري.

إذ يُعتقد أن تقليص الاعتماد على المنتجات الأجنبية قد يؤدي إلى تنشيط الطلب على المنتجات الوطنية، ما يعزز من مساهمة القطاعات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذا التوجه يثير العديد من التساؤلات حول مدى فعاليته، خاصة في ظل ما قد يترتب عليه من ارتفاع التكاليف، انخفاض التنافسية، أو تقييد الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا الأجنبية.

ومن هنا، يسعى هذا الفصل إلى دراسة وتحليل أثر سياسات تقييد الواردات على نمو الناتج المحلي، من خلال استعراض الآليات النظرية والوقائع العملية التي تربط بين الحماية التجارية وتحفيز النشاط الاقتصادي الداخلي.

II. 1. مفاهيم أساسية حول الناتج المحلي الاجمالي

II. 1. 1. مفهوم الناتج المحلي وطريقة حسابه وأهميته الاقتصادية: يشير الانتاج المحلي إلى كمية السلع والخدمات التي تُنتج داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، بينما يعتبر مفهوم الناتج المحلي الاجمالي مقياس بالقيمة النقدية لاجمالي الإنتاج المحلي[1]. لذلك نحاول اعتماد مصطلح الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدراسة بدل الانتاج المحلي لأنه يقيم بالقيمة النقدية.

أولا- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي (: Gross Domestic Product "GDP"):

برز مفهوم الناتج المحلي الاجمالي كأحد المؤشرات الأساسية لتقييم الاقتصاديات الوطنية، حيث يُعد مقياسًا للنشاط الاقتصادي وحجم الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة وفي الحدود الجغرافية للبلد.

1. يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المقدّرة بأسعار السوق، والمُنتَجة داخل اقتصاد معيّن (أي داخل الحدود الجغرافية لدولة ما) خلال فترة زمنية محددة، وذلك بغض النظر عن جنسية مالكي عناصر الإنتاج.[2]
2. كما يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة."[3]
3. ويُعرّف أيضًا بأنه "القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة، سواء أُنتِجت من قبل مواطنيها أو الأجانب المقيمين فيها، ولذلك يُطلق عليه اسم الناتج الجغرافي" [4]، بمعنى يحدد في نطاق جغرافي وهو المحلي.
4. وأخيرا يعرَّفه "Tim Callen" المدير المساعد السابق في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي (IMF)، بأنه "يقيس القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية (أي تلك التي يتم شراؤها من قبل المستهلك النهائي) والمُنتجة داخل بلدٍ معين خلال فترة زمنية محددة (مثل ربع سنة أو سنة كاملة). ويشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع المخرجات المُنتجة ضمن حدود الدولة، سواء كانت

[1] مركز البحوث والمعلومات، أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية، 2022 ، تطلعات رؤية 2030، ص4. ابحث عن الرابط ان كانت صفحة الويب وكذلك تاريخ الاطلاع

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص. 17.

[3] حريب محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص. 66.

[4] نزار العيسي وإبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص. 95.

موجهة للبيع في السوق أو للإنتاج غير السوقي مثل خدمات الدفاع والتعليم التي تقدمها الحكومة."[1]

من خلال التعاريف السابقة ، نرى أنها تتفق في تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفق القيمة النقدية (السوقية) لكل ما ينتج داخل حدود بلد معين، وبالتالي فإن نموه بمعدلات ايجابية أو سلبية مرتبطة بالأسعار أو الكميات المنتجة.

ثانيا- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

1. من الناحية النظرية: يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ثلاث زوايا: [2]

- **منهج الإنتاج:** يُجمع من خلال احتساب "القيمة المضافة" في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث تُعرف القيمة المضافة بأنها إجمالي المبيعات مطروحًا منها قيمة المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية. على سبيل المثال، الدقيق يُعد مدخلاً وسيطًا، أما الخبز فهو المنتج النهائي؛ وخدمات المعماري تُعد مدخلاً وسيطًا، بينما المبنى هو المنتج النهائي.
- **منهج الإنفاق:** يُحسب من خلال جمع قيمة المشتريات التي يقوم بها المستهلك النهائي، مثل استهلاك الأسر للمواد الغذائية، والأجهزة، والخدمات الصحية، واستثمارات الشركات في المعدات، وإنفاق الحكومة والأجانب على السلع والخدمات.
- **منهج الدخل:** يُحسب من خلال جمع الدخل الناتج عن العملية الإنتاجية، مثل تعويضات الموظفين والفائض التشغيلي للشركات (الذي يعادل تقريبا المبيعات مطروحًا منها التكاليف).

يُستخدم التعبير "نظريًا" للإشارة إلى التماثل المثالي بين الطرق الثلاث وتؤدي إلى نفس القيمة للناتج المحلي الإجمالي، لأن:

ما يُنتَج (الإنتاج) = ما يُباع (الإنفاق) = ما يُدفَع كدخل (الأجور + أرباح).

---

[1] IMF, "Gross Domestic Product: An Economy's All", FINANCE & DEVELOPMENT MAGAZINE, retrieved from: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm

[2] IMF, "Gross Domestic Product: An Economy's All", FINANCE & DEVELOPMENT MAGAZINE, retrieved from: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm.

كل سلعة أو خدمة تُنتج لا بد أن تُباع في النهاية، وثمنها يصبح دخلًا لأحدٍ ما.

2. أما من الناحية العملية: فغالبًا ما تُستخدم حسب نفس المرجع طريقة واحدة (عادة طريقة الإنفاق) كأساس لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وتُستخدم الطريقتان الأخريان للمقارنة أو التحقق من الاتساق. وقد قد تختلف النتائج قليلاً بين الطرق الثلاث لأسباب عدة، مثل صعوبات في جمع البيانات الدقيقة بسبب وجود أنشطة اقتصادية غير مراقبة أو غير مصرح بها؛ اختلافات في توقيت تسجيل الأنشطة الاقتصادية؛ أخطاء إحصائية أو تقديرات تقريبية .[1]

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عادةً من قبل وكالة الإحصاء الوطنية في كل بلد، والتي تجمع البيانات من مصادر متعددة. ومع ذلك، تلتزم معظم الدول بمعايير دولية موحدة في هذه الحسابات، وأهمها ما يُعرف بـ نظام الحسابات القومية لسنة 1993، الذي وضعه كل من صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي.

والفرق بين الناتج المحلي الإجمالي "GDP" والناتج القومي الاجمالي "GNP" هو أن الناتج القومي الإجمالي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) زائد تعويضات أو أجور الموظفين المستحقة القبض من الخارج زائد دخل الملكية المستحق القبض من الخارج زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج المستحقة القبض من الخارج ناقص تعويضات أو أجور الموظفين المستحق الدفع للخارج ناقص دخل الملكية المستحق الدفع للخارج ناقص الضرائب زائد الإعانات أو الدعم على المنتجات المستحقة الدفع للخارج.

ثالثا- الأهمية الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي:

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياس اجمالي للإنتاج يساوي مجموع كل القيم الإجمالية التي أضافها كل السكان والمؤسسات المشاركة في الانتاج والخدمات (بالإضافة إلى أي ضريبة وبطرح الدعم في المنتجات غير المشمولة في قيم مخرجاتها).[2] وبالتالي يمكن تقييم اقتصاد بلد معين بالاعتماد على هذا المؤشر.

[1] Ibid,

[2] مركز البحوث والمعلومات، 2022، أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية)تطلعات رؤية 2030)، ص4.

- يعكس الناتج المحلي الاجمالي السلامة الاقتصادية للدولة خلال فترة قياسه، وهو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة، ويستعمل عادة للمقارنات الدولية، ومعيار واسع للتقدم الاقتصادي.[1]

تستخدم البيانات حول الناتج المحلي الإجمالي[2] من طرف عدة جهات، حيث يقوم الاقتصاديين والمحللين والمستثمرين وصانعو السياسة بمتابعة بيانات الناتج المحلي الإجمالي، كما تقوم الشركات باستخدام هذه البيانات عند وضع استراتيجية أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الحكومات الناتج المحلي الإجمالي، وبصفة خاصة معدل النمو، لتحديد السياسات النقدية الواجب تطبيقها، كما يقوم المستثمرون بمتابعة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحديد الدول المناسبة للاستثمار.

ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي أيضًا حسب نفس المرجع في احتساب مؤشرات أخرى، فعلى سبيل المثال، عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لعدة بلدان دون أخذ عدد السكان في الاعتبار لن يكون دقيقًا.

لهذه الأسباب يطلق خبراء الاقتصاد والإحصاء على بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدولة على أنها "اسمية" ويقومون بعدد من التعديلات على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتحقيق أقصى استفادة من هذه البيانات مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمراعاة آثار التضخم وبالتالي يعزز من آليات مقارنة الناتج الاقتصادي من عام لآخر بقياس مثلا مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد.

رابعا- العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي:

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والسياسية، حيث تحدد هذه العوامل مستوى وحجم السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن تفصيل أهم هذه العوامل كما يلي[3]:

- **الظروف الطبيعية:** تعد الظروف الطبيعية من أهم المحددات التي قد تؤثر إيجابًا أو سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي، وهي عوامل خارجة عن إرادة الإنسان ولا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ

[1] نرمين مجدي، الصندوق النقدي الدولي، 2021، مفاهيم اساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية.
[2] ما هو الناتج المحلي الإجمالي، وما فائدته ؟ ، مركز التعلم"CIB" ،05/04/2020 ، متوفر في :
https://www.cibeg.com/ar/learning-center/economics-101/what-is-gdp-and-what-is-it-good-for
تاريخ الاطلاع: 2025/04/15

[3] نزار العيسي وإبراهيم سليمان، مرجع سابق.

بها، مثل الزلازل، الفيضانات، الأعاصير، والظروف الجوية والمناخية المتقلبة. تؤثر هذه الظواهر بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية، حيث قد تؤدي إلى تدمير البنى التحتية، إتلاف المحاصيل الزراعية، وإلحاق الضرر بالقطاعات الإنتاجية المختلفة، مما ينعكس سلبًا على مستوى الناتج المحلي للدولة.

- **الاستقرار السياسي**: يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل الجوهرية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. فالدول التي تنعم بالاستقرار السياسي تتمتع ببيئة مشجعة على الاستثمار والإنتاج، مما يعزز النمو الاقتصادي. في المقابل، تؤدي الحروب، النزاعات الداخلية، والاضطرابات السياسية إلى تدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتعطيل المصانع والمنشآت الاقتصادية، مما يتسبب في انخفاض الإنتاج وإضعاف الناتج المحلي.

- **كمية ونوعية الموارد الاقتصادية**: تلعب كمية الموارد الاقتصادية ونوعيتها دورًا أساسيًا في تحديد حجم الناتج المحلي. تشمل هذه الموارد: الموارد الطبيعية (مثل النفط، الغاز، المعادن)، الموارد البشرية (مدى مهارة وكفاءة العمالة)، والموارد التكنولوجية (مدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج). فكلما زادت جودة وكفاءة هذه الموارد، ارتفعت كمية ونوعية المنتجات والخدمات، مما ينعكس في زيادة قيمة الناتج المحلي.

- **علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق مبادئ تقسيم العمل والتخصص الدولي:**

تعتمد قدرة الاقتصاد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارده على مدى نجاحه في ربط عناصر الإنتاج ببيئته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على تطبيقه لمبادئ تقسيم العمل والتخصص الدولي. فكلما أحسنت الدولة استغلال مواردها البشرية والطبيعية، واستفادت من التقدم التكنولوجي ومن الاستثمارات المحلية والأجنبية، ارتفعت كفاءتها الإنتاجية وزاد ناتجها المحلي الإجمالي.

خامسا- أهداف تحفيز نمو الإنتاج المحلي :

تهدف سياسات تحفيز الإنتاج المحلي إلى تحقيق جملة من الغايات الاستراتيجية والتنموية، أبرزها:[1]

[1] تومي، إبراهيم، وطيب، حمزة. 2021. "تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر "*مجلة اقتصاد المال والأعمال* 6، عدد 1 (جوان): 229–244. جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، ص ص234.(بتصرف)

- تقليص التبعية الاقتصادية للخارج من خلال تعويض الواردات بمنتجات محلية، ما يخفف الضغط على الميزان التجاري؛
- تعزيز السيادة الصناعية عبر بناء قاعدة إنتاجية قادرة على تلبية الحاجات الأساسية؛
- خلق مناصب الشغل وتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة من خلال توطين الصناعات في مختلف المناطق؛
- رفع القيمة المضافة عبر دعم سلاسل الإنتاج والتصنيع المحلي، خاصة في القطاعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية؛
- تحسين المداخيل الجبائية وتعزيز مصادر الإيرادات الداخلية عبر توسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية.

سادسا- آليات تحفيز الإنتاج المحلي:

تحفز الدول تنمية إنتاجها المحلي من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات التي تهدف إلى دعم الصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين الداخلي والدولي. وتتنوع هذه الأدوات بين الإعفاءات الضريبية، التمويل، الدعم المؤسسي، وحوافز الاستثمار. الجدول التالي يوضح أبرز هذه الأدوات والسياسات:

الجدول رقم(1):أدوات تحفيز الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات في الدول المصنعة حديثًا

توصيفها	نوع الأداة
-تخفيض نسبة معينة من الضرائب على دخل الشركات الصناعية المرتبط بالصادرات . -مخصصات لاستهلاك رأس المال . -إعفاءات من الضرائب غير المباشرة على الصادرات . -إعفاءات جمركية على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع موجهة للتصدير، ما	**إعفاءات ضريبية / استعادة رسوم / استثناءات ضريبية**

يشجع على توسيع الإنتاج المحلي.	
-تمويل نفقات ما قبل الشحن وبعده . -إصدار خطابات اعتماد مستندية .(C/I) -أسعار فائدة مخفضة للقروض الصناعية . -قروض بدون فوائد موجهة للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية . -هذه الأدوات تسهم في دعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات المحلية وتشجيعها على التوسع.	**قروض وتمويل وتأمين الصادرات**
-تقديم أسعار مخفضة للطاقة، الكهرباء، والمياه للأنشطة الإنتاجية الموجهة للتصدير، مما يقلل من كلفة الإنتاج ويزيد من تنافسيته.	**إعانات أخرى**
-إنشاء وتطوير مناطق صناعية متخصصة تستقطب الصناعات التصديرية، ما يوفر بيئة مواتية لنمو الإنتاج المحلي وتعميق بنيته التحتية.	**استثمارات في البنية التحتية**
-تسهيل إجراءات الجمارك للصادرات . -استثناءات من الإجراءات الاعتيادية . -تسريع تحديد قواعد المنشأ، مما يقلل من الزمن والتكلفة المرتبطين بعملية التصدير ويحفز المنتجين المحليين.	**إجراءات جمركية**
-تأسيس مؤسسات ذات صلاحيات واسعة تسهّل إجراءات التصدير وتدعم المنتجين المحليين تقنيًا وإداريًا.	**الدعم المؤسسي**
-توفير منح أو إعانات مباشرة للمؤسسات المنتجة محليًا .	**تحفيز الإنتاج المحلي**

-دعم سلسلة القيمة من خلال ربط المنتجين المحليين بشبكات التصدير . -برامج لتحديث الآلات وتكوين العمال، ما يسهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة حجمه.	

المصدر: أحمد الكواز، *السياسات الصناعية*، سلسلة جسر التنمية، العدد 03، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص: 07.

II. 2 . النماذج النظرية المرتبطة بتحفيز الإنتاج المحلي

إن فهم تحفيز الإنتاج المحلي يعتمد على مجموعة من النماذج والنظريات الاقتصادية التي تناولت دور الدولة والسوق والعوامل الإنتاجية في دعم النمو الصناعي والتنموي. ومن بين أبرز هذه النماذج النظرية:

II. 3. 1 نظرية الحماية المؤقتة (Friedrich List):

تُعدّ نظرية الحماية المؤقتة من بين أوائل المحاولات الفكرية التي نادت بتدخل الدولة لدعم الصناعات المحلية الناشئة.

فريدريش ليست (Friedrich List) الذي أشرنا إليه في العنصر الأول من الفصل الأول أنه من أبرز المنظرين الذين دافعوا عن الحمائية طرح في كتابه *النظام الوطني للاقتصاد السياسي* فكرة أن الصناعات الوليدة في الدول النامية لا تستطيع في بداياتها مجاراة المنافسة الأجنبية، مما يجعل حمايتها مؤقتًا أمرًا ضروريًا إلى حين بلوغها مرحلة النضج والقدرة على المنافسة الدولية.

يرى ليست أن الدول المتقدمة اليوم لم تحقق تفوقها عبر تطبيق مبدأ حرية التجارة المطلقة من البداية، بل لجأت إلى سياسات حمائية لدعم صناعاتها الوطنية خلال فترات التحول الاقتصادي. وبعدما بلغت هذه الصناعات مستويات عالية من الكفاءة، انتقلت إلى تبني حرية التجارة لتوسيع أسواقها[1].

II. 3 . 2نظرية الاقتصاد الكلي للتنمية الصناعية

[1] FRIEDRICH, List et NICHOLSON, Joseph Schield. The national system of political economy. Longmans, Green, 1904.

تعالج هذه النظرية أهمية الإنتاج المحلي باعتباره محركًا رئيسيًا للتحول الهيكلي داخل الاقتصادات، خاصة في الدول الساعية للتنمية. وترتكز هذه النظرية، المستوحاة من أفكار **جون مينارد كينز** (John Maynard Keynes)، على أن الطلب الفعّال — سواء من القطاع الخاص أو الدولة — ضروري لتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي وتحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل.

وفقًا لكينز، فإن تنشيط الإنتاج المحلي لا يسهم فقط في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال زيادة الطلب الكلي، بل يُحدث أيضًا تحولات هيكلية طويلة الأجل، حيث تنتقل الاقتصادات من القطاعات الأولية التقليدية (كالزراعة) إلى القطاعات الصناعية والخدمية الأكثر إنتاجية.[1]

II. 3 . 3 نموذج بورتر الماسي (Michael Porter) :

طوّر مايكل بورتر نموذجه الماسي في إطار تحليل الميزة التنافسية للدول أو الصناعات في كتابه حول تنافسية الأمم في بداية التسعينات والذي لاقى صدى كبير، ويفترض أن أربعة عوامل رئيسية مترابطة تحدد قدرتها التنافسية على المستوى العالمي: ظروف العوامل (مثل الموارد الطبيعية والبنية التحتية)، وظروف الطلب (مثل حجم السوق ووعي المستهلكين)، والصناعات ذات الصلة والداعمة (مثل سلاسل التوريد والشركات التابعة)، وأخيرا استراتيجية وهيكلة المنافسة بين المؤسسات. حيث أكد أن نجاح الدول لا يعتمد فقط على توفر الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي كما كانت ترى النظرية التقليدية لريكاردو، بل يعتمد على قدرة الدولة على بناء وتعزيز مزايا تنافسية ديناميكية، حيث أكد أن النجاح في بناء التنافسية الوطنية المستدامة يتطلب تفاعل المحددات الأربعة ضمن نظام متكامل يصعب تقليده من قبل المنافسين الأجانب، تتمثل هذه المحددات في ما يُعرف بـ "معيّن بورتر: العوامل الإنتاجية (مهارات، بنية تحتية، رأس مال)؛ الطلب الداخلي المتطور؛ الصناعات المغذية والمترابطة؛ استراتيجية وهيكلة المنافسة بين المؤسسات.

حسب بورتر، ليس من الضروري التمتع بالتفوّق في جميع المحددات لضمان الميزة التنافسية وإنما الطابع التفاعلي لهذا النظام (المعين المتضمن تفاعل المحددات الأربعة المذكورة سابقا) يضمن اكتساب الميزة التنافسية، كما أضاف أن للحكومة دور محفّز أو معرقل لاكتساب الميزة التنافسية في جميع المستويات عبر: السياسات التعليمية لتطوير الكفاءات؛ التنظيمات التي تُحفز المنافسة (مثل قوانين

[1] Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. Macmillan.

منع الاحتكار) أو تحفز الطلب الداخلي؛ النفقات العامة التي تدعم الصناعات التكنولوجية والمتقدمة.[1].

II . 4 . دراسات حالة حول بلدان تبنت تدابير تقييدية وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية:

يتناول هذا العنصر حالات تبني تدابير تقييدية على الواردات في بلدين مهمين كقطبين في حرب تنافسية مستمرة في السوق الدولي وهما الصين والولايات المتحدة. وتُستخدم هاتين الحالتين الواقعيتين لتوضيح آثار هذه السياسات التقييدية على الاقتصادات الوطنية، واستخلاص دروس مفيدة لدول أخرى تفكر في اعتماد تدابير مماثلة.

II. 4. 1 . التدابير التقييدية للواردات في الصين:

تُعد الصين، بسياساتها التجارية الفريدة، حالة دراسة مهمة لفهم تأثير القيود على الواردات على الاقتصاد الوطني. فقد شهدت البلاد نمواً اقتصادياً سريعاً ومستداماً منذ الثمانينيات، وذلك بفضل إصلاحات اقتصادية وتجارية كبيرة. ومع ذلك، استخدمت الصين أيضاً أشكالاً متعددة من القيود على الواردات لحماية صناعاتها الناشئة.

أولا- طبيعة التدابير التقييدية في الصين:

باعتبارها واحدة من أكبر اقتصادات العالم، حيث يحتل المركز الأول عالميا في صادرات السلع بقيمة 3.364 تريليون$(15.1%) المركز الثاني من حيث الواردات بقيمة 2.689 تريليون دولار (11.9%) عام 2021 ، كما احتلت المركز الثالث من حيث الصادرات العالمية للخدمات بقيمة الصين (391 مليار دولار/6.1%) والمركز الثاني من حيث الواردات بقيمة (438مليار دولار /7.9%).[2]

أظهرت الصين مرونة كبيرة في صياغة وتنفيذ سياساتها التجارية على مر السنين. وتبرز هذه المرونة في طبيعة التدابير التقييدية التي استخدمتها لتنظيم تجارتها مع بقية العالم.

فقد استخدمت الصين تاريخياً أدوات متنوعة لتنظيم تجارتها، من أبرزها الرسوم الجمركية، التي استُخدمت لحماية الصناعات الناشئة وتنظيم الدخول إلى السوق الصيني. وغالباً ما كانت هذه الرسوم تُعدَّل حسب الاحتياجات الاقتصادية في وقت معين، ما يعكس نهجاً عملياً في السياسة التجارية.

[1] Porter, M. E. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. Free Press.
[2] World Trade Statistical Review 2022, p.58 et 60

لكن، إلى جانب الرسوم الجمركية، استخدمت الصين أيضاً قيوداً غير جمركية (NTBs) لتنظيم تجارتها. وتشمل مجموعة واسعة من الإجراءات مثل القيود المتعلقة بالصحة والسلامة أو البيئة، والتي قد تكون لها دوافع مشروعة، كحماية السكان من المنتجات الخطيرة أو الحفاظ على البيئة أو الالتزام بالمعايير الدولية. ورغم أن هذه الإجراءات قد تبدو حمائية، فإنها أحياناً تعكس اهتمامات مشروعة. حيث يمكن أن تُستخدم أحياناً لأغراض استراتيجية، مثل دعم الصناعات المحلية أو الاستجابة لتحديات داخلية.

ثانيا- آثار هذه التدابير التقييدية على الاقتصاد الصيني:

شهد الاقتصاد الصيني تحوّلاً غير مسبوق خلال العقود الماضية، من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق يتميز بالديناميكية. وقد ساهمت قرارات استراتيجية متعلقة بالتجارة الدولية، وخصوصاً القيود على الواردات، في هذا التحوّل، حيث لا يمكن تجاهل استفادة الاقتصاد الصيني من هذه التدابير الحمائية، خاصة في المراحل الأولى من التنمية. فقد تمكنت العديد من الصناعات المحلية من النمو في بيئة محمية بعيداً عن المنافسة الأجنبية، ما أتاح لها الوقت والمساحة لتطوير قدراتها واكتساب المهارات والتكنولوجيا وتحقيق وفورات الحجم. وكانت النتيجة نمواً اقتصادياً سريعاً، وتحوّل الفاعلين الاقتصاديين في بعض القطاعات الصناعية بتعزيز تنافسيتهم إلى فاعلين أساسيين في السوق المحلي وأيضاً العالمي.

غير أن هذا النهج لم يكن خالياً من السلبيات. فقد أدت الحماية من المنافسة أحياناً إلى بيئة تقل فيها الكفاءة والابتكار. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تستمر بعض الشركات غير التنافسية في البقاء، بل والازدهار، ما يؤدي إلى تخصيص غير فعّال للموارد الاقتصادية. نحاول عرض هذه الآثار كما يلي:[1]

1. **القدرة التنافسية الدولية:** القيود على الواردات أعطت الشركات الصينية فرصة للتطور، فقد كانت هذه القيود بمثابة دروع حماية لبعض الصناعات الحيوية مثل صناعة الصلب من المنافسة الخارجية. وقد أتاحت هذه الحماية الفرصة لتلك الصناعات للنمو والنضج واكتساب الخبرة. ، لكنها في المقابل جعلت بعضها يعتمد على الحماية بدلًا من المنافسة، وهو ما انعكس في ضعف القدرة على الابتكار والتأقلم مع الأسواق الخارجية في بعض القطاعات.

[1] Abderrahim HASNI, Op. Cit., PP. 59-61

2. **التجارة الثنائية:** إن التجارة الثنائية تكون عرضة للانكماش عند تطبيق اجراءات تقييدية، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص كبير في حجم المبادلات التجارية بين الدول. وتتعدد أسباب هذا التأثير منها: ارتفاع تكاليف الاستيراد، انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة، وخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين والمصدرين. وتعتمد حدة هذا التأثير بشكل جوهري على عدة متغيرات مثل طبيعة وشدة التدبير التقييدي؛ فمثلاً قد يكون للتعريفة الجمركية الباهظة أثر أكبر من الحصص الكمية. كما أن هيكل الصناعة في البلد الذي يفرض التدابير يعتبر عاملاً حاسماً، إذ أن البلدان ذات الصناعة القوية والمتنوعة قد تتأثر بشكل أقل مقارنة بتلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد. وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية للدول ومدى قدرتها على تنويع شركائها التجاريين أو تطوير صناعات بديلة هي عوامل أخرى تخفف من آثار هذه السياسات.

3. **الرفاه الاقتصادي:** اعتماد التدابير التقييدية له آثاراً تتعدى نطاق التجارة، ومن أبرزها تأثيره على الرفاه الاقتصادي للمواطنين،إذ تؤدي الزيادة في تكلفة الواردات نتيجة الرسوم الجمركية والتدابير الأخرى إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشدة على الاستيراد. هذا الوضع لا يؤثر فقط على استهلاك الأسر، بل يخل أيضاً على التوزيع الأمثل للموارد داخل الاقتصاد. فقد تُجبر الشركات على الاستثمار في قطاعات محمية لكنها أقل إنتاجية، بدلاً من التوجه نحو مجالات غير محمية.

4. **المنافسة والابتكار:** تشكل العلاقة بين السياسات التجارية والمنافسة والابتكار أحد أبرز التساؤلات في اقتصاد التجارة الدولية. وتُعد التدابير التقييدية أدوات محورية في هذا السياق، حيث يمكن أن تكون آثارها مزدوجة: مفيدة وضارة في آنٍ واحد.

قد توفر الحماية بيئة مناسبة لنمو بعض الشركات المحلية، حيث تجد الفرصة للاستثمار في البحث والتطوير، والتكيّف مع المعايير التكنولوجية المتغيرة، والابتكار لتلبية احتياجات المستهلك المحلي، وقد يؤدي ذلك مع مرور الوقت إلى نشوء قطاع صناعي مزدهر تتبوأ فيه الشركات المحلية الريادة محلياً وربما حتى دولياً.

لكن من جهة أخرى، يمكن لاجراءات التقييد تقليص التهديد الخارجي وهو ما يؤثر سلبًا على الحافز للتجديد والتطوير أو تحسين كفاءتها التشغيلية، كما أن تقييد دخول المنتجات الأجنبية يقلل من فرص نقل التكنولوجيا أو الاستفادة من الابتكار الخارجي.

لذا، من الضروري أن يوازن صانعوا السياسات بدقة بين هذه التأثيرات المتعارضة عند تصميم السياسات التجارية. ويعتمد أثر التدابير التقييدية على المنافسة والابتكار على طبيعة القطاع الصناعي، ومستوى نضج السوق، والقدرة الذاتية على الابتكار، والبنية الاقتصادية العامة للبلد.

مما سبق، تُظهر التجربة الصينية الحاجة إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الصناعات المحلية وتفادي فخ الحمائية. فرغم أن التدابير التقييدية قد تحقق مكاسب قصيرة الأجل، فإنها قد تُكلف على المدى الطويل من حيث الكفاءة والابتكار والتنافسية.

II .4 . 2. التدابير التقييدية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في التجارة العالمية للسلع والخدمات، حيث تحتل المركز الثاني عالميا بعد الصين من حيث تصدير السلع بقيمة 1.754تريليون دولار بنسبة 7.9%، وأول مستورد عالميا بقيمة 2.935تريليون دولار بنسبة 13%، كما تتصدر قائمة الدول الرائدة عالميا كمصدر ومستورد للخدمات بقيمة (722مليار$/12.9%) بالنسبة للصادرات و (525مليار$/9.5%)بالنسبة للواردات.[1]

لطالما كانت الولايات المتحدة في طليعة الحوكمة الاقتصادية العالمية، ولعبت دورًا حاسمًا في صياغة قواعد التجارة الدولية. وبوصفها إحدى أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم، فقد دافعت تقليديًا عن مبادئ التجارة الحرة. ومع ذلك، فقد تأرجحت السياسة التجارية الأمريكية على مرّ العقود بين الحمائية والانفتاح التجاري، وهو ما يعكس توترًا بين الحاجة إلى حماية بعض الصناعات والمصالح الوطنية من جهة، والرغبة في الوصول إلى الأسواق الأجنبية من جهة أخرى.

وخلال مراحل مختلفة من تاريخها، اعتمدت الولايات المتحدة تدابير تقييدية استجابة لمخاوف متنوعة. فعلى سبيل المثال، يُعد قانون الجمارك "سموت-هاولي" لسنة 1930 من أبرز السياسات الحمائية التي يُقال إنها فاقمت آثار الكساد الكبير (Irwin، 2017). أما في القرن الحادي والعشرين، فقد واجهت الولايات المتحدة تصاعد المنافسة العالمية ومخاوف بشأن العجز التجاري، خصوصًا مع بلدان كالصين، مما دفعها إلى فرض رسوم جمركية وحصص استيراد لحماية صناعاتها.

غير أن فرض هذه القيود التجارية غالبًا ما أدى إلى عواقب غير متوقعة. فبينما يمكن للرسوم الجمركية أن تحمي صناعة معينة، فإنها قد تؤدي أيضًا إلى رفع التكاليف على الصناعات التي تعتمد

[1] World Trade Statistical Review 2022, p.58 et 60

على الواردات. علاوة على ذلك، ونظرًا لكون الولايات المتحدة فاعلا أساسيا في النظام التجاري العالمي، فإن إجراءاتها التجارية قد تُثير ردود فعل انتقامية من دول أخرى، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات التجارية ويُهدد النمو الاقتصادي العالمي (Bown، 2018).

إن الجدل حول مشروعية القيود التجارية في الولايات المتحدة معقد، ويعكس توازنًا دقيقًا بين المكاسب قصيرة الأجل لبعض القطاعات والتكاليف المحتملة طويلة الأجل على الاقتصاد ككل. ويتطلب الأمر تقييمًا دقيقًا للفوائد مقابل التكاليف، إلى جانب فهم عميق للتشابكات الاقتصادية العالمية.

أولا- طبيعة التدابير التقييدية في الولايات المتحدة:

اعتمدت الولايات المتحدة تاريخيًا أنواعًا عدة من القيود التجارية، مثل الرسوم الجمركية، والحصص، والقيود غير الجمركية. ومؤخرًا، قامت إدارة ترامب برفع الرسوم الجمركية بشكل كبير على مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك الصلب والألمنيوم، بالإضافة إلى عدد كبير من المنتجات الصينية (Fajgelbaum وآخرون، 2019).

ثانيا- الآثار على الاقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للشركات الأمريكية:

كان لهذه التدابير التقييدية آثار متباينة على الاقتصاد الأمريكي. ففي بعض القطاعات، ساعدت في حماية الوظائف وتعزيز الإنتاج المحلي. لكن في المجمل، يرى معظم الاقتصاديين أن هذه القيود كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الأمريكي، حيث أدت إلى رفع الأسعار على المستهلكين وخلقت اختلالات في السوق (Amiti، Redding، Weinstein &، 2019).

أثرت القيود التجارية أيضًا على القدرة التنافسية للشركات الأمريكية. ففي حين استفادت بعض الصناعات من الحماية ضد المنافسة الأجنبية، فإن صناعات أخرى تضررت من ارتفاع الرسوم على المواد المستوردة، مما رفع تكاليف إنتاجها وقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية .

ثالثا- التدابير التقييدية الجديدة في الولايات المتحدة (2025):

تفرض الولايات المتحدة حاليًا برئاسة ترامب مجموعة واسعة من الرسوم الجمركية على وارداتها من معظم دول العالم وهي الأعلى منذ أوائل القرن الماضي، بهدف تحفيز الانتاج المحلي والحفاظ على الوظائف وخلق وظائف جديدة. وهي:

1. تعريفة أساسية 10 % تطال جميع الواردات بدءًا من 5 /04/ 2025 (theguardian.com)؛
2. رسوم "متبادلة" إضافية حسب الدولة:

- الصين: حتى 55 % (تشمل 10 % أصلية + 25 % قائمة + 20 % مرتبطة بـ «الفينتانيل») ؛
- الاتحاد الأوروبي: 20 % ؛
- كندا والمكسيك: تمّ رفع بعض الرسوم إلى 25 % رغم اتفاق USMCA، مع إعفاءات محددة (reuters.com)

وأثار ذلك ردود فعل متنوعة على الصعيدين المحلي والعالمي من ارتفاع الأسعار داخليًا إلى حرب تجارية وتهديدات باجراءات انتقامية من الدول الكبرى والمتمثلة في فرض عقوبات، تقديم الشكاوى الدولية، أو تغيير الاستراتيجيات التجارية، وكانت أهم الدول التي ردت على هذه التدابير التقييدية:

- فرض الصين رسوماً انتقامية وصلت إلى 34 %، وحتى 125 % على بعض السلع، ووُصف بأنه "تنمّر اقتصادي" ؛
- تهديدالاتحاد الأوروبي بفرض إجراءات مضادة؛
- رفع كندا شكوى لدى منظمة التجارة العالمية، وأطلقت حملة شعبية لمقاطعة السلع الأمريكية؛
- تعزيز المكسيك من حملتها الداعمة للإنتاج المحلي وتزايدت روح الوطنية مقابل الولايات المتحدة؛
- في جنوب أفريقيا، بفرض رسوم وصلت إلى 31 % بدأ مزارعو المكاديميا البحث عن أسواق بديلة مثل الهند؛

الآثار المتوقعة من خلال هذه التدابير:

- توقّع أن 73 % من الأمريكيين يتوقعون ارتفاعًا في الأسعار نتيجة هذه الرسوم (reuters.com)؛
- آثار على النمو بخفض الناتج الحقيقي بمقدار 1.1 % عام 2025، وارتفاع البطالة بمقدار 0.57 نقطة؛
- تراجع التوظيف بنحو 770 ألف وظيفة (budgetlab.yale.edu)؛

- أسعار المستهلك ارتفعت بنحو 3 %–5 %، ما يكلف الأسرة حوالي 2,600–4,900 $ سنويا.
- الرسوم الحالية تعكس تحولًا حادًا نحو الحماية التجارية الأمريكية التي يولّد تداعيات عالمية واسعة: من ارتفاع الأسعار داخليًا، إلى حرب تجارية وتهديدات جديدة بالحصار.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل العلاقة بين سياسات تقييد الواردات والنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على مدى قدرة هذه السياسات على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد بُني التحليل على مرتكزات نظرية وعملية متنوعة، شملت المفاهيم الأساسية للناتج المحلي، أدوات ووسائل تحفيز الإنتاج المحلي، والنماذج الاقتصادية الداعمة للسياسات التقييدية، بالإضافة إلى دراسات حالة لبلدان كبرى كالصين والولايات المتحدة بالنسبة لأثر تبنيهما لسياسات تقييد الواردات.

حيث تم تسليط الضوء على تجربة الصين، حيث استخدمت قيوداً جمركية وغير جمركية لحماية صناعاتها الناشئة، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير، رغم بعض السلبيات كضعف الكفاءة في استخدام الموارد في بعض القطاعات.

والولايات المتحدة أيضا اعتمدت تدابير حمائية في بعض القطاعات، رغم كونها من دعاة التجارة الحرة، خاصة في ظل المنافسة الصينية. وقد أدت هذه السياسات إلى آثار مختلطة، منها زيادة الإنتاج في بعض المجالات، لكنها رفعت الأسعار وأثرت سلباً على المستهلكين والشركات التي تعتمد على المواد المستوردة.

ويختتم الفصل بالتأكيد على أن سياسات تقييد الواردات قد تساهم في تحفيز الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي في حال طُبقت بشكل مدروس ومؤقت. إلا أن الإفراط في استخدامها قد يؤدي إلى آثار عكسية مثل انخفاض التنافسية وارتفاع الأسعار، مما يتطلب توازناً دقيقاً بين الحماية والانفتاح.

الفصل الثالث:

دراسة أثر تقييد الواردات في الجزائر على تحفيز نمو النتاتج المحلي خلال الفترة (2016–2024)

تمهيد:

يشكل قطاع التجارة الخارجية، بمكونيه الأساسيين الواردات والصادرات، محوراً حيوياً في ديناميكية الاقتصادات الوطنية، لا سيما في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الموارد الطبيعية كحالة الجزائر. ففي ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية التي شهدتها الفترة ما بعد عام 2014، وما نجم عنها من تراجع ملموس في الإيرادات النفطية، واجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية عميقة تجلت في تآكل احتياطيات الصرف وتفاقم عجز الميزان التجاري. لقد استدعى هذا الوضع تدخلات عاجلة من قبل السلطات الجزائرية، تمثلت في تبني حزمة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية الهادفة إلى ترشيد فاتورة الواردات وتقليص الاعتماد على الخارج.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه الإجراءات المتبناة خلال الفترة 2016-2019، وآثارها على قيمة وهيكل الواردات ومسار النمو الاقتصادي، مع التركيز على أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي.

نستعرض في هذا الفصل الاجراءات المتخذة لتقييد الواردات في الجزائر، ونحاول دراسة أثر ذلك على تطور الواردات الجزائرية عبر فترات زمنية مختلفة، كما سيسلط الفصل الضوء على الأثر المزدوج لهذه الإجراءات على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحليل العلاقة بين تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، لتقديم فهم شامل لكيفية مساهمة السياسات الحمائية في تحفيز نمو الناتج المحلي في الجزائر.

III .1. إجراءات تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة 2016 -2024 ومبرراته:

شهدت الجزائر خلال الفترة 2016-2019 جملة من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الواردات والحد من نزيف العملة الصعبة، وذلك في سياق تقلبات أسعار النفط وتدهور الإيرادات.

III.1 .1 . الأدوات المستخدمة في تقييد الواردات الجزائرية:

تسعى الجزائر إلى حماية اقتصادها الوطني وتنظيم التجارة الخارجية من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات لتقييد الواردات، والتي تشمل الرسوم الجمركية، الحصص، والقيود الإدارية. فيما يلي تفصيل لهذه الأدوات:

أولا- الرسوم الجمركية:

تُفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بهدف زيادة تكلفتها وتقليل المنافسة مع المنتجات المحلية، يُنظم قانون الجمارك الجزائري هذه الرسوم، حيث تُحصِّل إدارة الجمارك عند الاستيراد والتصدير الحقوق والرسوم المختلفة لصالح الخزينة العمومية والمجموعات الإقليمية والمرافق العمومية[42].

تنص **المادة 75 مكرر1** من قانون الجمارك الجزائري[43] على أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تسمح بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لها دون الإخلال بالأحكام السارية المفعول في هذا المجال. كما تتضمن هذه الأنظمة عدة إجراءات، من بينها نقل البضائع على طول الساحل، العبور الجمركي، المستودعات الجمركية، والتصنيع للاستهلاك المحلي.

أما **المادة 192 مكرر**[44]، فتنص على أن نظام استرداد الرسوم الجمركية هو النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع، من الحصول على سداد كلي أو جزئي للحقوق والرسوم المدفوعة عند الاستيراد والتي فرضت إما على هذه البضائع وإما على المواد المحتواة في البضائع المصدرة أو المستهلكة خلال إنتاجها.

---

[42] قانون الجمارك الجزائري" .CODEDOUANESDZ. " آخر تعديل في 2024. تم الدخول في 10 مارس 2025 . https://www.codedouanesdz.com/chapitres/14.

[43] *قانون الجمارك الجزائري، المادة 75 مكرر 1* .الجريدة الرسمية، الجزائر: وزارة المالية، آخر تعديل.

[44] *قانون الجمارك الجزائري، المادة 192 مكرر* .الجريدة الرسمية، الجزائر: وزارة المالية، آخر تعديل.

وبموجب **المادة 192 مكرر 1**، للاستفادة من نظام استرداد الرسوم الجمركية، يجب على المصدر تبرير الاستيراد المسبق للبضائع الموضوعة للاستهلاك والمستخدمة في صنع المنتوجات المصدرة.[45]

ثانيا- نظام الحصص:

يُعد نظام الحصص من الأدوات الكمية التي تستخدمها الدول ومنها الجزائر لتقييد الواردات بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم التجارة الخارجية. يُحدد هذا النظام مسبقًا حجم الكميات وطبيعة السلع المراد استيرادها خلال فترة زمنية معينة، مع تحديد أو عدم تحديد المنطقة الجغرافية مصدر السلعة، على أن يُحظر كل استيراد يتجاوز هذه الكميات[46] .

1. التأطير القانوني لنظام الحصص في الجزائر:

تم تطبيق نظام الحصص في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-306 الصادر في 9 ديسمبر 2015، والذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير من خلال وضع آليات لتسيير الحصص وتحديد الإجراءات المتعلقة بالرخص التلقائية وغير التلقائية[47] .

2. إجراءات تطبيق نظام الحصص:

وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 15-306، تشمل الإجراءات التطبيقية لنظام الحصص ما يلي[48]:

- **إعلان الحصص:** تُفتح الحصص بناءً على إعلان صادر عن الوزارة المكلفة بالتجارة، يُنشر في الصحف الوطنية والموقع الإلكتروني للوزارة.
- **تقديم الطلبات** :يُقدم المتعاملون الاقتصاديون طلبات الحصول على رخص الاستيراد أو التصدير وفقًا للمتطلبات المحددة في الإعلان.

---

[45] *قانون الجمارك الجزائري، المادة 192 مكرر 1* .الجريدة الرسمية، الجزائر: وزارة المالية، آخر تعديل.

[46] ا.**المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 9 ديسمبر 2015، يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66.(2015)

[47] .*المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 9 ديسمبر 2015، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع* .الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد3 .2015تم الدخول في 10 مارس 2025 . https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/articlesT/24944.

[48] .*المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 9 ديسمبر 2015، مرجع سبق ذكره.*

- **دراسة الطلبات** :تتولى لجنة وزارية مشتركة دائمة دراسة طلبات الرخص بالرجوع إلى الاحتياجات المعبر عنها والإحصائيات المتوفرة.

- **توزيع الحصص** :تُوزع الحصص وفقًا لطرق مختلفة، مثل الترتيب الزمني لإيداع الطلبات، توزيع نسب الكميات المطلوبة، أو عن طريق المزاد العلني لحقوق الاستيراد أو التصدير.

- **مدة صلاحية الرخص** :تُحدد مدة صلاحية رخص الاستيراد أو التصدير بستة (6) أشهر من تاريخ تسليمها، مع إمكانية تمديدها في بعض الحالات.

ثالثا- القيود الإدارية:

تُعد القيود الإدارية من الأدوات غير الجمركية التي تعتمدها الدول لتنظيم عمليات التجارة الخارجية، بهدف مراقبة تدفقات السلع وحماية الاقتصاد الوطني.

في الجزائر، تشمل هذه القيود مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تفرضها السلطات المختصة على عمليات الاستيراد والتصدير. وتتمثل أبرز هذه الأدوات في نظام تراخيص الاستيراد، والشباك الوحيد، والضوابط التقنية والإجرائية الأخرى.

1. نظام تراخيص الاستيراد:

- **تعريفه:**

يُعد نظام تراخيص الاستيراد أحد أهم الأدوات الإدارية التي تعتمدها الجزائر لتنظيم عمليات استيراد بعض المنتجات، حيث يتطلب هذا النظام من المستوردين الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة قبل السماح لهم بجلب سلع معينة إلى السوق الوطنية.

تم تنظيم نظام التراخيص وفق **المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 9 ديسمبر 2015**، والذي يحدد كيفيات منح رخص الاستيراد والتصدير[49].

- **أهداف نظام التراخيص:**

- **حماية المنتجات المحلية** من المنافسة غير العادلة التي قد تؤثر على المؤسسات الوطنية.

[49] المرسوم التنفيذي رقم 15-306، المؤرخ في 9 ديسمبر 2015، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66، 2015. متاح عبر SITE.EASTLAWS.COM.

- **ضمان مراقبة جودة السلع المستوردة** من خلال التأكد من امتثالها للمواصفات والمعايير التقنية والصحية.

- **التحكم في ميزان المدفوعات** عبر الحد من الواردات غير الضرورية التي قد تؤثر على احتياطي النقد الأجنبي.

- **تنظيم السوق الداخلي** وضمان توفر السلع الاستراتيجية وفقاً لحاجيات الاقتصاد الوطني.

➢ **آلية منح التراخيص:**

- تقوم **وزارة التجارة وترقية الصادرات** بنشر قوائم السلع التي تخضع لنظام التراخيص من خلال القرارات التنظيمية الدورية.

- يتم تقديم طلبات التراخيص عبر المنصة الإلكترونية التابعة للوزارة، مع إرفاق الوثائق المطلوبة.

- تدرس لجنة مختصة الطلبات المقدمة بناءً على المعايير الاقتصادية والقانونية المحددة.

- بعد الموافقة، يُمنح المستورد رخصة الاستيراد التي تكون صالحة لمدة زمنية معينة.

2. الشباك الوحيد لإتمام الإجراءات الجمركية:

في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستيراد والتصدير، أنشأت الجزائر **الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية**، والذي تم تحديد آليات عمله بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 21-164 المؤرخ في 27 أفريل 2021**[50].

➢ **أهداف الشباك الوحيد:**

- **تبسيط الإجراءات الجمركية** وتسريع عمليات المعالجة للملفات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

[50] المرسوم التنفيذي رقم 21-164، المؤرخ في 27 أفريل 2021، المتعلق بكيفية تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، 2021. متاح عبر .**mf.gov.dz**

- **تحسين التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية** بالتجارة الخارجية، مثل الجمارك، وزارة التجارة، وزارة المالية، ووزارة الفلاحة.
- **تعزيز الشفافية وتقليل البيروقراطية** من خلال رقمنة العمليات الجمركية وتوفير منصة موحدة للتعامل مع الملفات.
- **تحسين مناخ الأعمال** وتسهيل أنشطة المستثمرين والمستوردين.

➢ **طريقة عمل الشباك الوحيد:**

- يتم تقديم الوثائق الجمركية إلكترونياً عبر منصة الشباك الوحيد.
- تتولى الجهات المختصة مراجعة الملفات وإصدار القرارات الإدارية اللازمة.
- تُمنح التراخيص ورخص الاستيراد إلكترونياً دون الحاجة إلى تنقل المتعاملين الاقتصاديين.
- يتيح النظام تتبع مسار الملفات ومعرفة حالة المعالجة في أي وقت.

3. إجراءات وقيود إدارية أخرى:

إلى جانب تراخيص الاستيراد والشباك الوحيد، تفرض الجزائر عدة تدابير إدارية لضبط الواردات:

➢ **القيود الصحية والفنية:**

- تشترط الجزائر **شهادات صحية** لبعض السلع الغذائية والمنتجات الفلاحية المستوردة، مثل اللحوم والحبوب.
- تخضع السلع الصناعية إلى **مواصفات فنية ومعايير جودة** لضمان سلامة المنتجات المتداولة في السوق الوطنية[51].

➢ **قيود متعلقة بالبيئة والأمن:**

- تمنع الجزائر استيراد بعض المنتجات **المضرة بالبيئة**، مثل المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل.

[51] القرار الوزاري المشترك رقم 12-214 المؤرخ في 15 ماي 2012، المتعلق بالمواصفات الصحية للحوم المستوردة .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2012.

- تفرض قيودًا على **استيراد المنتجات ذات الاستخدام المزدوج** التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية[52].

➢ **القيود المالية والمصرفية:**

- تشترط السلطات المصرفية الجزائرية **الحصول على اعتماد مصرفي مسبق** لتمويل عمليات الاستيراد لبعض السلع.
- تمنع بعض الممارسات، مثل الاستيراد بدون تحويل مصرفي، لحماية النظام المالي والاقتصادي[53]، خاصة مسألة تحويل العملة الصعبة للخارج .

2.1.III. إجراءات تقييد الواردات

في سياق التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية التي شهدتها الفترة ما بعد 2014، وما نجم عنها من تراجع كبير في الإيرادات النفطية، واجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية عميقة تمثلت في تآكل احتياطيات الصرف وتفاقم عجز الميزان التجاري. وللحد من نزيف العملة الصعبة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، تبنت السلطات الجزائرية حزمة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي استهدفت ترشيد فاتورة الواردات وتقليص الاعتماد على الخارج.

نحاول في هذا العنصر استعراض وتحليل أبرز هذه الإجراءات التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2016-2019. وسيتم تقسيم المبحث إلى مطالب رئيسية تتناول كل منها محوراً أساسياً من محاور هذه السياسة، بدءاً **بالإجراءات الجمركية** التي شكلت أداة رئيسية لضبط الاستيراد، مروراً **بإجراءات كبح الواردات الناجمة عن تراجع أسعار النفط** والتي شملت تدابير إدارية وتنظيمية وتجارية متنوعة، ثم يسلط الضوء على الجهود المبذولة **لتشجيع المنتج المحلي** كبديل استراتيجي للواردات، وأخيراً يتناول **نظام رخص الاستيراد** الذي تم اعتماده مؤقتاً قبل التراجع عنه واستبداله بآليات أخرى. يهدف هذا التحليل إلى فهم طبيعة هذه الإجراءات، وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في ضبط الواردات وتخفيف الضغط على الموارد المالية للبلاد.

[52].المرسوم التنفيذي رقم 18-153 المؤرخ في 4 يونيو 2018، الذي يحدد قائمة المواد المحظورة لأسباب بيئية وأمنية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018.

[53]بنك الجزائر .التعليمة رقم 05-2017 الصادرة عن بنك الجزائر، التي تلزم المستوردين بالحصول على اعتماد مصرفي مسبق لتمويل عمليات الاستيراد .الجزائر: بنك الجزائر، 2017.

أولا- الإجراءات المتعلقة بالرسوم الجمركية لكبح الواردات : كانت الإجراءات الجمركية في صلب سياسات ترشيد الواردات، حيث تضمنت قوانين المالية تعديلات لضبط الاستيراد. من أبرز هذه الإجراءات[54]:

1. **السماح باستيراد التجهيزات المستعملة بشروط :** رخص القانون باستيراد وتجمرك التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين، بشرط ألا تكون قد أنتجت أو تم تجميعها في الجزائر، وأن تستورد من قبل المقاولين والمنتجين لاحتياجاتهم الخاصة، مع إلزامية الاحتفاظ بها لديهم لمدة خمس سنوات على الأقل. كما اشترط تقديم شهادة سعر وحالة صادرة عن البائع ومصادق عليها من السلطة المختصة في بلد المنشأ.

2. **إعفاءات جمركية لبعض الصناعات :**استفادت بعض المدخلات والمواد الخام من إعفاءات من الرسوم الجمركية، مثل المدخلات المستخدمة في صناعة الحديد ومنتجات البناء المعدنية، بالإضافة إلى السيارات الصناعية المجهزة بمحركات وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات المستوردة من قبل الصناعات المتخصصة في إنتاجها، وذلك حتى تاريخ معين.(31/12/2017)

3. **تخفيضات في الرسم على القيمة المضافة لمدخلات غذائية :**تم إعفاء الصويا وبذور الكولزا وعباد الشمس المستوردة من قبل الصناعات الغذائية من الحقوق الجمركية، وخضعت لمعدل مخفض للرسم على القيمة المضافة قدره 7.%.

4. **تطبيق الرسم الإضافي الوقائي المؤقت :(DAPS)** تراوح معدل هذا الرسم بين 10% و 200%، ويهدف إلى حماية المنتج الوطني وخفض الواردات، مع مراجعته دورياً بالتشاور مع الفروع الاقتصادية المختلفة[55].

5. **تشديد الرقابة والعقوبات :**شدد قانون المالية لسنة 2017 من إجراءات المراقبة والعقوبات، حيث تم تعديل المادة 319 من قانون الجمارك، بحيث أصبحت تجمرك السلع المستوردة في إطار القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع خاضعة لترخيص مسبق من إدارة الجمارك، يحدد هذا الترخيص الأجل الضروري لتسوية العملية.

---

[54]ميلودي عمار وولهي بوعلام، السياسات المركي واشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات اسعار المحروقات، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد8، العدد02، 20<8، ص ص 250-254.

[55]بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2015*، الجزائر: بنك الجزائر، 2016، ص. 45، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapportba_2015ar.pdf.

6. **إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الدولية :**قامت الجزائر بمراجعة اتفاقياتها التجارية، مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتونس والدول العربية، بهدف إلغاء الشروط المجحفة بالجزائر. وقد جمدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015 بعد دخولها حيز التنفيذ في 2005، بسبب خسائر تقدر بـ 700 مليار دينار جزائري من المداخيل الجمركية وتفاقم عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي (بمتوسط 11 مليار دولار سنوياً بين 2005-2015)[56].

ثانيا- الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي لكبح الواردات: أهمها[57]:

1. **إدخال التخصص في نشاط الاستيراد :**تم إعداد دفتر شروط يحدد واجبات المستوردين، بهدف تنظيم السوق وضمان الشفافية والمنافسة والجودة، بدلاً من منع الاستيراد.

2. **إعداد بنك معلومات للاستيراد :**يهدف دفتر الشروط هذا إلى إنشاء بنك معلومات شامل لجميع عمليات الاستيراد، لمكافحة التهرب الضريبي واستيراد السلع غير المطابقة للمواصفات، بالإضافة إلى مكافحة تضخيم فواتير الاستيراد من خلال مراقبة سعر المادة المستوردة في بلدها الأصلي لمنع تهريب العملة الصعبة.

3. **إضفاء الطابع الاحترافي على الاستيراد :**من خلال خفض واردات السلع الكمالية واستيراد السلع وفقاً للاحتياجات الوطنية الحقيقية.

4. **تطبيق سياسة الدفاع التجاري :**لحماية قطاعات الإنتاج الوطني من الاستيراد المكثف والعشوائي والإغراق، وذلك من خلال فرض قيود كمية وشروط صارمة في مجال الاستيراد.

5. **التشدد في تقدير قيمة البضائع لدى الجمارك :**سمح بالاعتماد على أسعار التجزئة لتقدير قيمة البضائع المستوردة لمنع التهرب من دفع الرسوم الجمركية عبر تخفيض قيمة البضائع في الفاتورة.

6. **التعليق المؤقت للتوطين البنكي لبعض الواردات :**تم تعليق التوطين البنكي لواردات الحمضيات والخضر الطازجة، وتشديد الرقابة على تحويل الأموال تحت غطاء الاستيراد، وإلزام المتعاملين في التجارة الخارجية بإيداع طلبات توطين مؤقتة قبل السماح بطلب الخصم

[56] المرجع نفسه
[57] المرجع نفسه

المباشر. كما منع بنك الجزائر البنوك من تحويل مبالغ تزيد عن رأس مال المستورد في إطار التوطين البنكي.

ثالثا- الإجراءات المتعلقة باحلال الواردات من خلال تشجيع المنتج المحلي : ركز قانون المالية لعام 2019 على تشجيع الاستثمار المنتج والتحكم في الواردات من خلال[58]:

1. **إعفاء السيارات المنتجة محلياً من الرسوم :**أعفى القانون السيارات المنتجة محلياً من الرسم على معاملات السيارات الجديدة، بهدف دعم الصناعة المحلية.
2. **تنظيم سوق السيارات المستوردة :**سعى القانون إلى جعل استيراد السيارات مقتصراً على وكالات السيارات لتنظيم السوق.
3. **تخفيض الضريبة على أرباح الشركات المنتجة للأسمدة :**اقتُرح تخفيض هذه الضريبة لمدة خمس سنوات على عمليات الإنتاج الموجهة للبيع في السوق الوطنية، بهدف ترقية الإنتاج الوطني من الأسمدة.

رابعا- الاجراءات المتعلقة بتطبيق نظام رخص الاستيراد (منذ 2016) :لجأت الحكومة الجزائرية إلى نظام رخص الاستيراد كوسيلة لتقليص فاتورة الواردات، وكان هذا الخيار ضرورة مؤقتة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب.

- **طبيعة الرخص :**هي إذن شخصي وغير قابل للتنازل عنه، يتضمن بيانات عن المستورد، صنف البضاعة، قيمتها، الكمية، بلد المنشأ، وغيرها.
- **أهداف فرض الرخص :(2016)** تنظيم قطاع الواردات، وقف إغراق الأسواق المحلية بالبضائع الرديئة، ومكافحة تضخيم فاتورة الاستيراد، وتطهير القطاع من المتعاملين غير القانونيين والمتسربين ضريبياً.
- **التحول عن نظام الرخص :(2017)** تراجع المشرع عن نظام رخص الاستيراد في عام 2017، حيث أثبت النظام محدوديته وتم وصفه بالبيروقراطي الذي يفتقد للشفافية، بالإضافة إلى تسببه في تذبذب التموين بالسلع. وتم استبداله ببدائل أخرى مثل:

[58]الجزائر، *قانون المالية للسنة المالية 2019*، الجريدة الرسمية رقم 81 الصادرة في 31 أوت 2019، الجزء الأول، المواد ذات الصلة بتشجيع الإنتاج المحلي وتنظيم الواردات.

- الرسم الجمركي الإضافي المؤقت على واردات السلع تامة الصنع، والذي يهدف إلى حماية الإنتاج الوطني وتقليص كلفة الواردات على الميزان التجاري، كونه إجراءً فعالاً يستجيب لظرف طارئ؛
- الرسم الداخلي للاستهلاك؛
- والتعليق المؤقت لاستيراد بعض السلع.

وهي تدابير تقييدية تهدف إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات، حيث تظهر هذه الإجراءات استجابة حثيثة من السلطات الجزائرية للتحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط واعتماد الاقتصاد على الواردات. ورغم التوجه نحو تشديد الرقابة وتقييد الاستيراد، إلا أن هناك مرونة في تعديل هذه السياسات، كما يتضح من التراجع عن نظام رخص الاستيراد واعتماد بدائل أكثر فعالية وشفافية[59].

III.2. أثر تقييد الواردات الجزائرية على تطور قيمة الواردات وهيكلها السلعي خلال (2016-2024)

قبل التعرض لأثر تقييد الواردات الجزائرية على تطور قيمة الواردات وهيكلها السلعي خلال (2016-2024)، نحاول تسليط الضوء على تطور قيمة الواردات الجزائرية وهيكلها السلعي قبل هذه الفترة، ونحلل هذه البيانات ونفسرها وفق الظروف السائدة آنذاك.

III. 1.2 . تطور قيمة الواردات قبل 2016 وبعد 2016:

يُعدّ تحليل تطور واردات الجزائر من السلع والخدمات على مدار عقود متتالية مؤشرًا حاسمًا لفهم مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، وتأثره بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

يمكن تحليل تطور الواردات الجزائرية قبل وبعد الفترة (2016-2024) لمعرفة مسارها لتوضيح مبررات اعادة النظر في اجراءات الاستيراد.

الجدول رقم (2): تطور واردات السلع في الجزائر خلال الفترة (1992-2023).

[59] ميلودي عمار وولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الواردات	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35	9.48	12.01
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57	44.63	35.55	37.47	38.87	42.96	

juin 2025. 14Banque d'Algérie. *Site officiel de la Banque d'Algérie*. Consulté le :Source https://www.bank-of-algeria.dz/.

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايداً ملحوظاً في قيمة الواردات عبر العقود، مما يدل على تزايد الاعتماد على المنتجات الأجنبية لتلبية احتياجات السوق المحلي.

بدايةً من عام 1992، بلغت قيمة الواردات حوالي 8.30 مليار دولار، وظلت مستقرة نسبياً خلال التسعينات، مع تقلبات طفيفة حتى عام 2002 حيث وصلت إلى 12.01 مليار دولار.

بينما سجّل منذ عام 2003، الارتفاع بوتيرة متزايدة للواردات، متأثرة بتحسّن أسعار النفط وزيادة مداخيل الدولة، حيث قفزت من 13.32 مليار دولار إلى 59.67 مليار دولار في عام 2014، وهو أعلى مستوى مسجل في السلسلة. هذا النمو يعكس توسع الطلب الداخلي والتوجه نحو الاستيراد المكثف لتلبية حاجيات الاستهلاك والاستثمار، خاصة في ظل غياب قاعدة صناعية مترابطة وقوية.

لكن منذ عام 2015، بدأت الواردات تتراجع تدريجياً، لتصل إلى 35.55 مليار دولار في 2020، وذلك نتيجة لتداعيات انخفاض أسعار النفط، وتراجع احتياطات الصرف، **ذلك ما برر تبني الجزائر بشكل اضطراري اجراءات تقييد الواردات بهدف ترشيدها وتخفيف أثر العجز في الميزان التجاري مع تشجيع الإنتاج المحلي.** وعادت إلى الارتفاع منذ 2021 بالموازاة مع بداية تحسن أسعار النفط إثر النزاع السياسي والحرب بين روسيا وأوكرانيا.

بشكل عام، يُظهر الجدول مساراً تصاعدياً عاماً لواردات الجزائر، يليه منحى تراجعي بعد 2014، وهو ما يعكس التحولات في الاقتصاد الجزائري بين فترات الرخاء النفطي وأزمات السوق العالمية، إلى جانب التدابير التنظيمية الداخلية.

III. 2.2. أثر اجراءات تقييد الواردات على تطور قيمة الواردات وهيكلها السلعي خلال الفترة (2014-2016) :

أولا- أثر اجراءات تقييد الواردات على تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2016-2024) :

الجدول رقم (3): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2016 - 2024(بوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2021	2022	2023
الواردات	49.44	48.98	47.59	43.80	35.42	37.40	37.47	38.87	42.96

المصدر : تم استخراج البيانات من تقارير بنك الجزائر حول ميزان المدفوعات للفترة 2014-2024. متوفر على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ميزان-المدفوعات/.

يُظهر الجدول بيانات حول تطور قيمة الواردات بالمليار دولار أمريكي للجزائر بين عامي 2016 و 2023. يتضح أن الواردات قد شهدت تقلبات على مدار هذه الفترة. بدأت الواردات عند مستوى مرتفع نسبيًا بلغ -49.437 مليون دولار أمريكي في عام 2016، واستمر هذا المنحى النزولي في 2018 (47.59 مليار دولار) و2019 (43.80 مليار دولار)، ليُسجَّل أكبر انخفاض في سنة 2020، حيث تراجعت الواردات لتصل إلى 35.42 مليار دولار. يعكس هذا الانخفاض على الأرجح سياسات تقييد الواردات التي طبقتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة للحد من العجز التجاري، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي. ومع ذلك، عادت الواردات للارتفاع في السنوات اللاحقة، حيث بلغت -37.466 مليون دولار أمريكي في عام 2021، واستمرت في الزيادة لتصل إلى 42.96 مليار دولار أمريكي عام 2023. هذا الارتفاع الأخير في الواردات، قد يكون مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز التي عززت القدرة الشرائية للبلاد بالعملة الصعبة وتحقيق فائض في الميزان التجاري (12.018 مليار دولار أمريكي في 2023)، بالإضافة إلى عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بعد الجائحة وربما زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومعدات الإنتاج.

على الرغم من التحسن في الميزان التجاري في السنوات الأخيرة، فإن استمرار الواردات عند مستويات عالية نسبيًا (خاصة في عام 2023 مقارنة بعام 2020) يطرح تحديًا أمام استدامة الفوائض ويؤكد على الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على الواردات على المدى الطويل.

نستخلص مما سبق أن الواردات قد شهدت تقلبات على مدار فترة (2016-2024). حيث بدأت بالانخفاض التدريجي من 49.437 مليار دولار أمريكي عام 2016 لتصل إلى 35.42 مليار دولار بسبب اجراءات تقييد الواردات لتجاوز الاختلالات في الميزان التجاري والانخفاض الحاد لاحتياطات الصرف. وسرعان ما سجّلت الواردات ارتفاعًا تدريجيا أيضا ليصل منذ 2021 ليصل إلى 42.96 مليار دولار في 2023، بفضل تحسّن أسعار النفط وانعكاسه ايجابيا على مداخيل الصادرات واحتياطي الصرف. **هذا الاتجاه العام يعكس سياسة الدولة في ترشيد الواردات للحد من العجز التجاري والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي**، إضافة إلى تأثيرات الظرف الاقتصادي العالمي والمحلي.

ثانيا- تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية للفترة 1990–2021 :

يكشف تحليل البنية الهيكلية للواردات عن طبيعة الاحتياجات الاقتصادية للجزائر ومدى مرونة الواردات وبالتالي استجابتها لجهود التقييد من جهة وتنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الخارج.

الجدول رقم (4): البنية الهيكلية للواردات الجزائرية (بالنسبة المئوية) للفترة 1990–2021

السنة	منتجات طاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
1990	11.83	38.13	0.81	18.64	6.99	22.10	1.48
1991	9.37	30.50	1.99	24.23	5.34	25.23	3.33
1992	13.72	29.09	0.61	22.96	7.28	24.87	1.43
1993	13.60	29.21	0.63	23.60	6.77	24.77	1.42
1994	13.56	25.93	0.35	22.88	6.61	30.07	0.60
1995	16.27	27.29	0.38	22.04	7.33	25.58	1.09
1996	11.41	33.22	0.45	19.65	5.47	28.59	1.21
1997	12.60	32.61	0.24	18.00	5.74	29.29	1.52
1998	14.03	33.18	0.46	18.31	5.74	26.94	1.34
1999	15.23	35.13	0.79	16.88	5.12	25.17	1.68
2000	15.19	33.45	0.93	18.04	4.67	26.33	1.41

2001	14.75	34.56	1.56	18.83	4.81	23.95	1.40
2002	13.78	36.83	1.23	19.45	4.68	22.82	1.21
2003	15.61	36.61	0.95	21.11	5.09	19.79	1.06
2004	15.28	38.99	0.94	19.90	4.28	19.65	0.94
2005	15.26	41.52	0.79	20.08	3.69	17.62	1.04
2006	14.03	39.75	0.45	22.99	3.93	17.71	1.14
2007	18.96	30.86	0.53	25.71	4.80	17.93	1.17
2008	16.20	33.16	0.44	25.37	3.53	19.79	1.50
2009	15.64	38.53	0.59	25.87	3.05	14.92	1.40
2010	14.42	38.97	0.84	12.95	3.48	14.97	2.36
2011	15.51	33.97	0.82	22.62	3.77	20.85	2.46
2012	12.10	34.80	0.70	21.10	3.70	17.91	9.84
2013	13.60	36.20	0.92	20.46	3.34	17.47	7.91
2014	17.60	32.40	1.10	21.90	3.30	18.80	4.90
2015	16.80	33.00	1.30	23.30	3.00	18.00	4.60
2016	17.70	32.70	1.10	24.30	3.30	17.50	3.40
2017	18.48	30.38	1.33	23.85	3.32	18.32	4.32
2018	21.12	29.08	1.22	23.72	4.11	18.56	2.20
2019	15.40	31.48	1.09	24.56	4.80	19.23	3.42
2020	15.31	26.63	0.60	23.17	6.69	23.54	2.66
2021	21.55	25.99	0.71	19.20	8.94	23.68	1.45

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصاء: "حوصلة إحصائية للفترة 1990–2021."

يشير **الجدول رقم (4) إلى مسار تطور هيكل واردات السلع في الجزائر خلال الفترة 1992-2020** خلال ما يقارب ثلاثة عقود، ويتبيّن من تحليل البيانات حول هيكل الواردات الجزائرية أن السلع الاستهلاكية تمثّل نسبة تفوق 60% من إجمالي السلع المستوردة، بينما تُشكّل السلع الاستثمارية ما يقارب 40%. أما بالنسبة للسلع الغذائية وغير الغذائية المستوردة، فتُقدَّر مساهمتها بحوالي 35% في

المتوسط، في حين لا تتجاوز نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة 25%، وهو ما يعكس محدودية القاعدة الإنتاجية الوطنية واعتمادها الكبير على الخارج لتلبية حاجياتها الاستهلاكية.

وتُظهر هذه المؤشرات أن الاقتصاد الوطني يعاني من تبعية خارجية كبيرة للسلع الاستهلاكية البسيطة، وهو ما يعكس هشاشة القطاع الصناعي وضعف قدرته على خلق القيمة المضافة محليًا. كما يُبرز هذا الوضع الحاجة الملحّة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى دعم الإنتاج المحلي وتوجيه الاستيراد نحو تلبية احتياجات التنمية الصناعية.

يُظهر الجدول تطوّر واردات الجزائر حسب فئات المنتجات بين سنتي 2016 و2017، ويكشف عن تراجع عام في قيمة الواردات ، أي بنسبة انخفاض تقارب 9.9%. هذا التراجع مسّ كل فئات المنتجات، وكان الأكثر حدة في **فئة أدوات التجهيز**، التي انخفضت وارداتها بنسبة بلغت 34.39% من إجمالي الانخفاض، ما يعكس سياسة تقشفية أو توجهاً نحو ترشيد النفقات الاستثمارية في ظل شح الموارد المالية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات. كما سجلت **السلع الموجهة للإنتاج تراجعاً** بـ30.84% من إجمالي الانخفاض، وهو ما قد يشير إلى تباطؤ في النشاط الصناعي أو اعتماد متزايد على الإنتاج المحلي. وانخفضت أيضاً واردات السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، بنسبة 17.24% و16.69% على التوالي، وهو ما يعكس محاولات للحد من الإنفاق الاستهلاكي الخارجي. تعكس هذه الأرقام بوضوح توجه السلطات الجزائرية نحو ترشيد الواردات بهدف تقليص العجز التجاري والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا التحليل، يمكن الاستنتاج بأن **واردات الجزائر من بعض أنواع السلع، خاصة الغذائية والاستهلاكية، تُظهر درجة منخفضة من المرونة**؛ إذ تبقى هذه الواردات مرتفعة حتى في الفترات التي تعرف تقلبات اقتصادية أو قيودًا على التجارة الخارجية. وهذا يدل على الطابع الحيوي والضروري لهذه الفئات من السلع، وعدم قدرة السوق المحلية على تعويضها أو إنتاج بدائل لها في المدى القصير.

III. 3 . أثر اجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي:

III. 3 . 1. العلاقة بين نمو الواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

تُعد العلاقة بين نمو الواردات والناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا هامًا على طبيعة النمو الاقتصادي ومدى ارتباطه بالطلب الخارجي والقدرة الإنتاجية المحلية.

الجدول رقم(5): معدل النمو السنوي للواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2018-2024)

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الواردات على أساس فوب	-15.7	15.8	-24.5	-14.2	-11.3	15.1	13.2
الناتج المحلي الإجمالي الخام بأسعار السوق	-0.2	-1.2	-11.3	-1.3	2.9	16.2	6.5
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة	1.4	0.9	-5	3.8	3.6	3	3.6

Source :Consulté le 14Banque d'Algérie. *Site officiel de la Banque d'Algérie*. juin 2025.
https://www.bank-of-algeria.dz/.

يُظهر الجدول تقلبات كبيرة في معدل النمو السنوي لكل من الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2018-2024. فبالنظر إلى الواردات على أساس فوب، شهدت تراجعًا ملحوظًا في عام 2018 (-15.7%) واستمر هذا التراجع في عام 2020 (-24.5%) وعام 2021 (-14.2%) وعام 2022 (-11.3%). هذه الانكماشات الحادة تشير إلى سياسات تقييد الواردات التي تبنتها الجزائر، وربما تأثرت أيضًا بالانخفاض العالمي في الطلب نتيجة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الواردات. ومع ذلك، شهدت الواردات انتعاشًا قويًا في عام 2019 (15.8%) وفي عام 2023 (15.1%) ومن المتوقع أن تستمر في النمو في عام 2024 (13.2%)، مما قد يعكس استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط الذي يعزز القدرة الاستيرادية للبلاد.

بالتوازي، تبع الناتج المحلي الإجمالي الخام بأسعار السوق مسارًا مشابهًا للواردات، حيث سجل انكماشًا في أعوام 2018 و2019، وتعمق الانكماش بشكل كبير في عام 2020 بنسبة -11.3%، وهو ما يتزامن مع ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انتعاشًا قويًا، حيث حقق نموًا بنسبة 2.9% في عام 2022، وقفزة لافتة بلغت 16.2% في عام 2023، مع توقع استمرار النمو بنسبة 6.5% في عام 2024. يعكس هذا التعافي في الناتج المحلي الإجمالي التعافي من صدمة الوباء، وارتفاع أسعار المحروقات التي تشكل جزءًا كبيرًا من صادرات الجزائر وإيراداتها. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة، والذي يعكس النمو الحقيقي للاقتصاد بعيدًا عن تأثيرات التضخم، فقد شهد انكماشًا في عام 2020 بنسبة -5%، لكنه أظهر نموًا إيجابيًا في باقي السنوات، مع توقع نمو مستقر نسبيًا حول 3-3.8% في السنوات الأخيرة من الفترة المشمولة بالجدول.

بشكل عام، يوضح الجدول أن الاقتصاد الجزائري تعرض لصدمة كبيرة في عام 2020 بسبب الجائحة وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط، مما أثر سلبًا على الواردات والناتج المحلي الإجمالي. إلا أن البيانات تشير إلى تعافٍ ملحوظ في السنوات اللاحقة، مدفوعًا جزئياً بارتفاع أسعار الطاقة والانتعاش الاقتصادي العالمي، ولكن التقلبات الكبيرة في معدلات نمو الواردات تشير إلى أن السياسات التجارية والظروف الاقتصادية العالمية والمحلية لا تزال تلعب دورًا محوريًا في تحديد مسار الاقتصاد الجزائري.

III.3. 2. أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي:

يُشكل النمو الاقتصادي المستدام الركيزة الأساسية لازدهار الأمم وتحقيق الرفاهية لمواطنيها. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات الهيكلية التي تواجهها العديد من الاقتصادات النامية، تبرز أهمية السياسات الاقتصادية الكلية القادرة على تحفيز هذا النمو والحفاظ على استقراره. يأتي قطاع التجارة الخارجية، بمكونيه الأساسيين الواردات والصادرات، في صدارة المتغيرات المؤثرة في هذه المعادلة، لا سيما في الدول ذات الاقتصادات الريعية كحالة الجزائر.

يهدف هذا المبحث إلى الغوص في تحليل الأثر المزدوج لإدارة التجارة الخارجية، وتحديداً الواردات، على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-2023. فالمطلب الأول سيتناول دراسة العلاقة بين تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكيف يمكن أن تشكل هذه الظاهرة آلية لتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على دورها في تقليص التبعية للخارج وتعزيز الإنتاج المحلي ودعم استقرار الاقتصاد الكلي. بينما يتناول المطلب الثاني تحليل أثر الميزان التجاري واحتياطيات الصرف على الاستقرار والنمو، مسلطاً الضوء على كيفية انعكاس التقلبات في مكونات التجارة الخارجية على رصيد البلاد من العملة الصعبة وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي الشامل. ومن خلال الربط بين هذه الأبعاد، يسعى المبحث إلى تقديم فهم معمق للآليات التي يمكن أن تساهم من خلالها السياسات التجارية في دعم مسار النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

أولا- تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي كآلية لتحفيز النمو الاقتصادي

يُعدّ تحليل تطور نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة مهمة لفهم التوجهات الاقتصادية الكلية لأي بلد، لا سيما في الدول النامية المعتمدة على الخارج. في السياق الجزائري، تبرز أهمية هذه النسبة في ضوء السياسات الحكومية الهادفة إلى تقليص التبعية للخارج وتشجيع الإنتاج المحلي. ويُشكل تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي خلال الفترة 2016–2023

مؤشراً على نجاح هذه السياسات في إعادة توجيه الاقتصاد نحو الداخل، مما قد يحمل في طياته تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، واستقرار العملة. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى دراسة مدى انعكاس هذا التراجع على ديناميكية النمو الاقتصادي الوطني[60].

الشكل رقم(2): الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

Source World Bank, *Imports of Goods and Services (% of GDP) – Algeria*, World Development Indicators, accessed June 16, 2025, https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NE.IMP.GNFS.ZS.

[60] World Bank. *Imports of Goods and Services (% of GDP) – Algeria*. World Development Indicators. Accessed June 16, 2025. https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NE.IMP.GNFS.ZS.

يمثل الشكل البياني المرفق تطور نسبة **الواردات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر** خلال الفترة من **2016إلى 2023**، كما هو موضح في بيانات البنك الدولي. يُظهر المنحنى انخفاضًا تدريجيًا لهذه النسبة من حوالي **32%في 2016** إلى **حوالي 20.1% في 2023**.

يتضح من هذا الانخفاض المستمر في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أن الجزائر قد نجحت في تقليص اعتمادها على الخارج، وهو ما يتماشى مع سياسة **تقييد الواردات** التي تم تبنيها بعد أزمة أسعار النفط في 2014. ويُمكن ربط هذا التراجع بعدّة آثار إيجابية على النمو الاقتصادي:

- **تقليص الواردات لصالح الإنتاج الوطني:**

- يُشير الانخفاض من 32% إلى 20.1% إلى تحول في السياسة الاقتصادية نحو **تعزيز الإنتاج المحلي**، وخاصة في القطاعات القابلة للإحلال محل الواردات مثل الصناعة والزراعة.
- هذا الاتجاه ساهم في **تحريك عجلة الإنتاج الداخلي** وتقليص الطلب على العملات الأجنبية، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الكلي.

- **تأثير مباشر على النمو الاقتصادي:**

- كما تُظهر الإحصائيات، فقد تزامن هذا الانخفاض مع **عودة قوية للنمو الاقتصادي** :من **0.8%فقط في 2019** إلى **4.1%في 2023**.
- وهو ما يدل على أن تقييد الواردات لم يؤدِ إلى انكماش اقتصادي، بل ساهم – بالعكس – في **تحفيز النمو من خلال تنمية السوق المحلية** وزيادة القيمة المضافة داخليًا.

- **أثر إيجابي على الميزان التجاري واحتياطيات الصرف:**

- انخفاض نسبة الواردات ساهم في تسجيل **فائض تجاري كبير** 25.8)مليار$ في 2022 و27 مليار$ في 2023)
- هذا الفائض ساهم في **تعزيز احتياطات الصرف**، التي ارتفعت إلى حوالي 59.7 مليار دولار في 2022، مما يعزز من **القدرة التمويلية المستقبلية** للاقتصاد الجزائري.

ثانيا- تطور نمو الانتاج السنوي لمختلف الأنشطة الصناعية والفلاحية بالقيمة المضافة للفترة (2016-2024) سنة الأساس 2001:

الجدول رقم (6): معدل النمو السنوي للقيم المضافة حسب القطاع النشاطي بالأسعار المتسلسلة

(أساس 2001)

Secteur d'activité	2002	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Agriculture et pêche	0,9	7,0	1,6	-4,0	3,3	2,6	2,8	-2,2	5,2	2,5	5,1
Branche fictive	14,3	4,6	3,3	2,2	3,8	3,1	1,2	-2,6	1,9	3,6	4,5
Extraction d'hydrocarbures et services annexes	3,1	-0,4	12,3	-6,9	-12,5	-8,5	-21,2	20,3	-5,3	-3,8	-2,9
Autres industries extractives	1,3	0,9	1,8	0,3	17,6	-1,1	-0,3	-3,8	8,3	1,3	6,1
Industries alimentaires et du tabac	-3,9	5,3	5,4	7,7	3,2	1,6	1,2	6,4	9,8	-4,4	5,6
Industrie textile, de l'habillement et des fourrures	5,6	2,5	1,4	6,2	1,1	4,2	-24,9	9,9	6,7	14,5	14,3
Industrie du cuir et de la chaussure	5,7	-1,7	6,4	2,2	1,5	4,5	-7,7	10,0	19,8	5,7	6,3
Fabrication d'articles en bois et en papier, imprimerie et reproduction	-1,5	8,1	4,4	7,7	-3,7	3,9	-12,3	1,7	10,9	5,3	6,7
Raffinage et cokéfaction	8,3	-8,4	4,3	17,8	3,2	1,2	31,4	4,0	16,0	2,3	2,7
Industrie chimique, du caoutchouc et des plastiques	4,4	-4,2	6,5	9,2	2,8	3,1	1,9	7,7	9,3	7,1	4,2
Fabrication d'autres produits minéraux non métalliques	6,0	4,5	2,4	1,6	0,9	0,9	-15,2	7,8	19,4	5,2	9,6
Métallurgie, travail des métaux	3,2	11,8	6,2	1,4	0,6	9,1	-13,7	23,0	2,2	6,2	2,9
Fabrication de machines et équipements	2,4	4,6	9,3	5,9	1,3	8,7	-22,7	11,1	2,0	14,6	5,0
Fabrication de machines de bureau et matériel informatique	13,8	5,5	3,4	16,5	6,0	21,3	-11,0	6,8	1,3	-10,1	4,2
Fabrication de machines et appareils électriques	4,1	2,0	9,1	0,8	1,1	1,3	-25,4	7,4	5,7	-12,8	-8,2
Fabrication d'équipements de communication et d'instruments médicaux	22,8	2,9	2,9	3,5	5,0	2,2	-9,7	7,1	1,9	6,2	2,0
Autres industries manufacturières	4,4	6,6	4,6	1,3	1,9	2,9	-18,9	0,0	16,0	9,8	2,0
Production et distribution d'électricité, de gaz	5,1	7,1	5,2	8,4	3,7	4,4	-1,1	8,3	5,6	4,4	5,8
Construction	5,1	4,8	6,8	8,2	7,8	4,7	-1,3	5,8	4,0	2,0	3,6
Commerce, réparations automobiles et d'articles domestiques	6,6	4,0	1,8	3,1	2,7	2,0	-4,1	3,5	4,4	7,9	6,9
Hôtels et restaurants	9,1	-6,6	3,5	-3,4	6,4	-7,0	-60,8	33,4	52,3	15,9	8,6

Transports et communications	7,2	4,6	3,5	3,8	3,6	2,2	-7,2	3,8	4,5	3,5	4,7
Activités financières	15,0	4,9	4,5	0,9	4,5	3,8	-1,9	-1,6	2,2	5,1	4,7
Immobilier, location et services aux entreprises	2,9	7,0	3,0	3,5	3,3	1,9	4,0	1,5	3,7	3,1	3,1
Administration publique	8,9	3,9	1,4	0,0	2,8	1,4	0,3	0,6	2,2	1,8	3,1
Éducation, santé et action sociale	3,6	3,2	2,3	0,3	2,8	1,8	2,4	3,2	1,8	2,5	2,7
Services collectifs, sociaux, personnels et domestiques	3,2	7,7	4,7	5,4	4,5	3,3	-3,1	4,9	3,4	1,6	2,8
Sous Total	4,6	3,0	4,4	1,8	1,8	0,8	-4,4	4,4	3,9	2,3	3,4
Impôts sur les importations	20,4	7,0	-14,7	-12,4	-15,7	15,8	-24,5	-14,2	-11,3	15,1	13,2
Autres impôts nets des sub sur les produits	11,5	4,4	1,6	1,2	-0,2	-1,2	-11,3	-1,3	2,9	16,2	6,5
Produit Intérieur Brut	5,4	3,2	3,9	1,5	1,4	0,9	-5,0	3,8	3,6	3,0	3,6

Source : Bank of Algeria, https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/10/Croissance-annuelle-du-PIB- Base-2001 .xlsx

1- تطور نسبة نمو القطاع الفلاحي (Agriculture et pêche):

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي
2015-2002	%5.84
2024-2016	%1.93

نلاحظ أن القطاع شهد تراجعًا كبيرًا بعد 2016 بانخفاض بمقدار -3.91 نقطة مقارنة بالفترة التي سبقت.

قد يعكس هذا الانخفاض:

- تقلبات مناخية أثرت على المحاصيل؛
- ضعف الاستثمار الفلاحي أو مشاكل في الإنتاج والتصدير؛
- تأثر الصيد البحري بالسياسات البيئية أو تراجع المخزون السمكي.

ويمكن اقتراح حلول لتحسين مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي:

- تعزيز الاستثمارات في الري والتكنولوجيا الزراعية.
- دعم الفلاحين الصغار لمواجهة تغير المناخ.
- تطوير سلاسل القيمة من الإنتاج إلى التصدير.

2- تطور نسبة نمو أهم القطاعات النشاطية في القطاع الصناعي:

- **قطاع الصناعة البتروكيميائية (تكرير النفط Raffinage et cokéfaction):**

قبل 2016 %0.99

بعد 2016 %9.21

تشير بيانات الجدول إلى تسجيل تحسن كبير في نمو هذا النشاط بفارق ايجابي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 8.22 ، وهو ما يعكس تطور كبير في قطاع الطاقة والصناعات البترولية بفضل اهتمام الدولة بالاستثمار في هذا القطاع لاحلال الواردات.

- **قطاع الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك:**

قبل 2016 %4.82

بعد 2016 %5.76

تشير بيانات الجدول إلى تسجيل تطور ثابت في نمو هذا النشاط بفارق ايجابي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 0.93 ، يدل على استقرار هذا القطاع ودخوله في صناعات تحويلية أكثر.

- **قطاع النسيج والملابس (Industrie textile et habillement):**

قبل 2016 %2.77

بعد 2016 %3.71

رغم المنافسة العالمية، تمكن القطاع من تسجيل تحسن طفيف، بتسجيل نمو ايجابي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 0.94

- **قطاع الصناعة التعدينية (Métallurgie, travail des métaux)**

قبل 2016 %3.50

بعد 2016 %4.21

تمكن القطاع من تسجيل تحسن طفيف، بتسجيل نمو ايجابي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 0.71 ، قد يكون ذلك نتيجة مشاريع البنية التحتية أو الصناعات الثقيلة.

- **الصناعات التحويلية الأخرى:**

تشير بيانات الجدول إلى تسجيل تراجع طفيف في نمو هذا النشاط بفارق سلبي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 0.25 ، بسبب عدم تنافسيته وتأثره باجراءات التقييد لبعض المنتجات الوسيطة.

نستخلص مما سبق أن القطاعات الصناعية شهدت تطورًا عامًا بعد 2016، خاصة في مجالات البترول والتكرير، ما يشير إلى توجه استثماري صناعي قوي، بينما لا يزال القطاع الفلاحي يسجل تراجع بشكل واضح، ما يستوجب مراجعة السياسات الفلاحية ودعم هذا القطاع المهم للأمن الغذائي.

وبالتالي فمعدلات النمو المسجلة في الناتج المحلي تؤثر ليست بفضل النمو في الانتاج المحلي الصناعي والفلاحي بقدر ما هو بفضل نمو الأنشطة الخدمية

خلاصة الفصل:

استعرض هذا الفصل بشكل معمق الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتقييد الواردات وديناميكيتها، مع تحليل تأثيراتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2016-2023. أظهر التحليل أن الجزائر شهدت مساراً متقلباً في وارداتها، حيث ارتفعت بشكل كبير خلال فترات الطفرة النفطية وتراجعت تدريجياً بعد عام 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتبني سياسات تقشفية لترشيد الاستيراد. وقد كشفت البنية الهيكلية للواردات عن اعتماد كبير على السلع الأجنبية، مما يؤكد هشاشة الميزان التجاري وتبعيتة لعائدات المحروقات.

لقد استجابت السلطات الجزائرية لهذه التحديات عبر حزمة من الإجراءات المتنوعة، كان أبرزها الإجراءات الجمركية التي شملت تنظيم استيراد التجهيزات المستعملة، وتقديم إعفاءات لبعض

الصناعات، وتشديد الرقابة والعقوبات. كما تم اتخاذ تدابير لكبح الواردات نتيجة لتراجع أسعار النفط، مثل إدخال التخصص في نشاط الاستيراد، وإنشاء بنوك معلومات، وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية، وتطبيق الرسم الإضافي الوقائي المؤقت .(DAPS) وإلى جانب هذه الإجراءات، ركزت الحكومة على تشجيع المنتج المحلي من خلال قوانين المالية، وتبنت نظام رخص الاستيراد كأداة مؤقتة قبل التراجع عنه واعتماد آليات بديلة أكثر مرونة.

أما على صعيد الأثر الاقتصادي، فقد بين الفصل أن تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة بين عامي 2016 و2023، لم يؤد إلى انكماش اقتصادي، بل تزامن مع عودة قوية للنمو، مما يشير إلى مساهمة هذه السياسات في تحفيز الإنتاج المحلي وتقليص التبعية للخارج. كما ساهم الانخفاض في الواردات في تسجيل فائض تجاري وتعزيز احتياطيات الصرف، مما يعكس تحسناً في الاستقرار الاقتصادي الكلي. ورغم أن الواردات عادت للارتفاع قليلاً في السنوات الأخيرة، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط، إلا أن التحكم في طبيعة الواردات وتوجيهها نحو دعم النشاط الإنتاجي يظل أمراً ضرورياً لضمان استدامة الفوائض وتعزيز مسار النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر على المدى الطويل، بعيداً عن تقلبات السوق النفطية.

خاتمـــة

خاتمة الدراسة

تُعدّ التجارة الخارجية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتكامل العالمي، إلا أنها تحمل في طياتها تحديات جمّة للدول النامية، خاصة تلك التي تعاني من هياكل إنتاجية ضعيفة واعتماد مفرط على قطاعات محدودة. لقد مثّلت الجزائر، باقتصادها الريعي المعتمد على المحروقات، مثالاً واضحاً على هذه التحديات، حيث دفعها تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 إلى تبني سياسات تقييدية لقد كشفت .للواردات بهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وحماية احتياطياتها من النقد الأجنبي هذه الدراسة عن الأبعاد المتعددة لسياسات تقييد الواردات في الجزائر، بدءاً من الإجراءات الجمركية والتنظيمية وصولاً إلى محاولات تشجيع المنتج المحلي، مروراً بتجربة نظام رخص الاستيراد.

كما حللت الدراسة آثار هذه السياسات على قيمة الواردات وربطها بهيكلتها السلعية وأثرها والنتائج المتوصل إليها تؤكد أن تقييد الواردات كان له تأثير على مكونات الناتج المحلي الإجمالي. ملموس على ترشيد فاتورة الاستيراد، وهو ما انعكس إيجاباً على الميزان التجاري واحتياطيات الصرف. وفي المقابل، أظهرت الدراسة ارتباط هذا التراجع في الواردات بنمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدعم الفرضية القائلة بأن السياسات الحمائية، وإن كانت ظرفية، يمكن أن تساهم في تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية للخارج.

ومع ذلك، تظل التحديات الهيكلية قائمة. فاستمرارية النمو الاقتصادي المستدام لا تتوقف فقط على تقييد الواردات، بل تتطلب تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين بيئة الاستثمار لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستقرة، بعيداً عن تقلبات الأسواق العالمية. إن فهم هذه الديناميكيات يمثل خطوة أساسية نحو صياغة سياسات اقتصادية كلية أكثر .شمولية وفعالية

اختبار الفرضيات والنتائج الرئيسية للدراسة

بناءً على المعطيات والتحليلات المقدمة في الفصل، يمكن اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج :الرئيسية التالية

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

- **الفرضية الرئيسية :**تساهم سياسات تقييد الواردات في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة.(2014-2024)

- **نتيجة الاختبار :الفرضية مقبولة .**
  - يُظهر **الشكل رقم (7): الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)** انخفاضًا مستمرًا في نسبة الواردات من حوالي 32% في 2016 إلى حوالي 20.1% في 2023. وقد تزامن هذا الانخفاض مع عودة قوية للنمو الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 0.8% في 2019 إلى 4.1% في 2023. هذا يشير إلى أن تقييد الواردات قد ساهم في تحفيز النمو من خلال تنمية السوق المحلية وتقليل الطلب على العملات الأجنبية.

ثانياً- اختبار الفرضيات الفرعية

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى :**

يوجد أثر إيجابي لإجراءات تقييد الواردات على انخفاض قيمة إجمالي الواردات السلعية (2016-2024) (بمعنى ترشيدها) خلال الفترة.

بالاعتماد على تحليل:

- **بيانات الجدول رقم () حول تطور واردات السلع في الجزائر خلال الفترة 1992-2023** يوضح انخفاض تدريجي لقيمة الواردات السلعية خاصة التجهيزات الفلاحية والصناعية مقارنة بالمواد الاستهلاكية، من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 35.55 مليار دولار في 2020. مما يعكس نجاح سياسات ترشيد الواردات في تلك الفترة.

وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الأولى.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية :**

.يوجد أثر إيجابي لإجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الإنتاج المحلي في القطاع الصناعي

- إن التحليل العام للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة في **الجدول رقم (4): معدل النمو السنوي للواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2018-2024)** يظهر نموًا إيجابيًا بعد عام 2020 (3.8% في 2021، 3.6% في 2022، 3% في 2023، و 3.6% متوقع في 2024). هذا النمو العام للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقترناً بسياسات تقييد الواردات، يوحي بتحفيز القطاعات المحلية، بما فيها الصناعة، لملء الفراغ الذي خلفه نقص الواردات.

- كما تشير نتائج تحليل بيانات النمو الصناعي إلى تسجيل تحسن كبير في نمو هذا النشاط بفارق ايجابي في متوسط معدل نمو قبل وبعد 2016 يقدّر بـ 8.22 ، وهو ما يعكس تطور ملحوظ في قطاع الطاقة والصناعات البترولية بفضل اهتمام الدولة بالاستثمار في هذا القطاع لاحلال الواردات.

وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة، حيث تم تسجيل وجود أثر إيجابي لإجراءات تقييد الواردات في الجزائر على تحفيز نمو الإنتاج المحلي في القطاع الصناعي عموما.

- **الفرضية الفرعية الثالثة :**يوجد أثر إيجابي لإجراءات تقييد الواردات على تحفيز نمو الإنتاج المحلي في القطاع الفلاحي.
- **نتيجة الاختبار:**
  - ينطبق نفس المنطق السابق على القطاع الفلاحي. فالنص يشير إلى انخفاض واردات السلع الغذائية (17.24% من إجمالي الانخفاض في الواردات بين 2016 و2017)، وهو ما "يعكس محاولات للحد من الإنفاق الاستهلاكي الخارجي". **لكن بالمقابل تحليل بيانات تطور نيبة نمو القطاع الفلاحي (القيمة المضافة) شهد تراجعًا كبيرًا بعد 2016** بانخفاض بمقدار -3.91 نقطة مقارنة بالفترة التي سبقت. قد يعكس هذا الانخفاض:
  - تقلبات مناخية أثرت على المحاصيل؛
  - ضعف الاستثمار الفلاحي أو مشاكل في الإنتاج والتصدير؛

وهو ما يجعلنا نرفض الفرضية الثالثة، حيث لم نسجل وجود أثر إيجابي لإجراءات تقييد الواردات في الجزائر على تحفيز نمو الإنتاج المحلي في القطاع الفلاحي.

النتائج الرئيسية للدراسة:

- **نجاح سياسات تقييد الواردات في ترشيد فاتورة الاستيراد :**أظهرت البيانات تراجعاً كبيراً في قيمة الواردات الجزائرية بعد عام 2014، خاصة في الفترة 2016-2020، مما يعكس فعالية الإجراءات الحكومية في هذا الجانب.
- **ارتباط تقييد الواردات بوضعية الميزان التجاري واحتياطيات الصرف :**ساهم الانخفاض في الواردات في تقليص العجز التجاري وتحقيق فوائض في السنوات الأخيرة، مما عزز من احتياطيات الصرف الأجنبي للبلاد.

- **تزامن تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نمو اقتصادي إيجابي** :رغم التخوف من تأثير تقييد الواردات على النمو، إلا أن البيانات أظهرت تعافياً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي بالتوازي مع انخفاض نسبة الواردات، مما يشير إلى أن السياسات الحمائية لم تعق النمو بل ربما ساهمت في تحفيزه عبر تنمية الطلب والإنتاج المحلي.
- **تأثير الإجراءات على البنية الهيكلية للواردات** :أدت الإجراءات الجمركية والقيود الكمية إلى تغيير في تركيب الواردات، مع انخفاض ملحوظ في سلع التجهيز خصوصا ثم السلع الاستهلاكية التي تتميز بمرونة ضعيفة على المدى القصير، مما قد يشير إلى ضرورة التوجه نحو سياسات تضمن الاكتفاء الذاتي أو ترشيد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.
- **شهدت القطاعات الصناعية تطورًا عامًا بعد 2016**، خاصة في مجالات البترول والتكرير، ما يشير إلى توجه استثماري صناعي مهم، **بينما لا يزال القطاع الفلاحي يسجل تراجع بشكل واضح**، ما يستوجب مراجعة السياسات الفلاحية ودعم هذا القطاع المهم للأمن الغذائي.
- **تطور في السياسات التجارية** :تبين أن الجزائر تبنت مقاربة مرنة في إدارة وارداتها، حيث تراجعت عن نظام رخص الاستيراد لصالح آليات أخرى كـ"الرسم الإضافي الوقائي المؤقت " (DAPS)والتسعيرة الجمركية، بحثًا عن آليات أكثر فعالية وشفافية.

الاقتراحات

:بناءً على نتائج الدراسة والتحديات المستمرة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، يُقترح ما يلي

- **تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد:**
  - الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المحلية (الصناعة والزراعة) من خلال توفير الحوافز الضريبية والمالية، وتسهيل الحصول على التمويل، وتطوير البنية التحتية اللازمة.
  - التركيز على الصناعات التحويلية التي تساهم في القيمة المضافة العالية وتوفر فرص عمل، وتقلل من الاعتماد على واردات المواد الأولية والسلع نصف المصنعة.
  - دعم البحث والتطوير والابتكار في القطاعات المحلية لزيادة قدرتها التنافسية وجودة منتجاتها.

- **مراجعة شاملة للسياسات التجارية:**
  - تقييم مستمر لفعالية الإجراءات التقييدية للواردات لضمان عدم تأثيرها سلباً على توفر المدخلات الضرورية للإنتاج أو على أسعار السلع في السوق المحلية.
  - العمل على بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول الواردات والإنتاج المحلي لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على تحليل معمق للواقع الاقتصادي.
  - إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية الدولية بما يخدم المصالح الاقتصادية الجزائرية ويحمي صناعاتها الناشئة دون عزل الاقتصاد.
- **تحسين بيئة الاستثمار:**
  - تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية.
  - تطوير الإطار التشريعي لضمان الشفافية، وتقليل البيروقراطية، وحماية المستثمرين.
  - الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الإنتاجية.
- **توجيه الواردات نحو الأهداف التنموية:**
  - تمييز الواردات بين الضرورية وغير الضرورية، وتوجيهها بشكل أساسي نحو سلع التجهيز ومستلزمات الإنتاج التي تساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية وتوليد القيمة المضافة.
  - وضع خطط استراتيجية لتقليل واردات السلع الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها محلياً بكفاءة.
- **تنويع مصادر الإيرادات الخارجية:**
  - الاستمرار في سياسات تنويع الصادرات بعيداً عن المحروقات، والعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية غير النفطية.
  - دعم القطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية مثل الزراعة، الصناعات الغذائية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. بنك الجزائر. التعليمة رقم 05-2017 الصادرة عن بنك الجزائر، التي تلزم المستوردين بالحصول على اعتماد مصرفي مسبق لتمويل عمليات الاستيراد. الجزائر: بنك الجزائر، 2017.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2015، الجزائر: بنك الجزائر، 2016، ص. 45، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapportba_2015ar.pdf.
3. تومي، إبراهيم، وطيب، حمزة. 2021. "تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر." مجلة اقتصاد المال والأعمال 6، عدد 1 (جوان): 229–244. جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، ص ص234.(بتصرف).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القرار الوزاري المشترك رقم 12-214 المؤرخ في 15 ماي 2012، المتعلق بالمواصفات الصحية للحوم المستوردة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 18-153 المؤرخ في 4 يونيو 2018، الذي يحدد قائمة المواد المحظورة لأسباب بيئية وأمنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018.
6. الجزائر، قانون المالية للسنة المالية 2019، الجريدة الرسمية رقم 81 الصادرة في 31 أوت 2019، الجزء الأول، المواد ذات الصلة بتشجيع الإنتاج المحلي وتنظيم الواردات.
7. زقار بخدة ونورية لعال، "تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل," مجلة التنظيم والعمل 11,ع. 3 (2022)، ص ص 179-180.
8. سويح، جمال. محجوبي، حمزة. تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023، الجزائر، ص ص 166-167.
9. رابح خوني وخير الدين بلغز، "النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية: البيئة، الأزمات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية الإقليمية،" أبحاث اقتصادية وإدارية 18 (ديسمبر 2015): 99.
10. رحاب اسلام تومي، صفية علاوي، مساهمة السياسات الجمركية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة، المجلد 24، العدد 02، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 03، 2021، ص.108.

11. ميلودي عمار وولهي بوعلام، السياسات الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد8، العدد02، 2018، ص ص 250-254.
12. مركز البحوث والمعلومات، 2022، أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية (تطلعات رؤية 2030)، ص 4.
13. ما هو الناتج المحلي الإجمالي، وما فائدته؟، مركز التعلم"CIB" ، 05/04/2020، متوفر في : https://www.cibeg.com/ar/learning-center/economics-101/what-is-gdp-and-what-is-it-good-for تاريخ الاطلاع: 2025/04/15.
14. المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 9 ديسمبر 2015، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32015. تم الدخول في 10 مارس 2025 . https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/articlesT/24944.
15. المرسوم التنفيذي رقم 21-164، المؤرخ في 27 أفريل 2021، المتعلق بكيفية تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، 2021. متاح عبر mf.gov.dz.
16. نزار العيسي وإبراهيم سليمان، مرجع سابق. (يتطلب مرجع "نزار العيسي وإبراهيم سليمان" الكامل هنا)
17. نرمين مجدي، الصندوق النقدي الدولي، 2021، مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية.

1. Abderrahim HASNI, *L'impact des mesures restrictives des importations sur l'economie Algerienne : Une analyse par la technique des scénarios du modèle SEM (Période 2005-2022)*, Thèse en vue de l'obtention du diplôme de Doctorat 3ème cycle en sciences financières et comptabilité, Option : Finance d'entreprise, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, 2022/2023, P.28.
2. Banque de France. "Politiques commerciales et régulations." Available at: https://www.banque-france.fr/politiques-commerciales.
3. Banque d'Algérie. Rapports annuels et bulletins statistiques. Accès aux données : https://www.bank-of-algeria.dz
4. Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). "Innovation et compétitivité des entreprises." Available at: https://www.oecd.org/fr/innovation/.

5. European Commission. "Import Quotas." Available at: https://taxation-customs.ec.europa.eu/customs-4/import-quotas_en.
6. Commission Européenne. "La Sécurité Alimentaire et Économique." Available at: https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries_en.
7. Porter, M. E. (1990). The Competitive Advantage of Nations. Free Press.
8. Kalim Siddiqui, "Trade Liberalization and Economic Development," International Journal of Political Economy, Vol. 44, No. 3 (2015), pp. 230-247, Published By: Taylor & Francis, Ltd., [تم إزالة الرابط المشبوه].
9. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Macmillan.
10. قانون الجمارك الجزائري CODEDOUANESDZ. "." تم الدخول في 10 آخر تعديل في 2024. مارس 2025. https://www.codedouanesdz.com/chapitres/14.
11. قزوت، لامية. "تنظيم الواردات في القانون الجزائري." مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 4، 21 ديسمبر 2022، ص 280. متاح على https://www.asjp.cerist.dz/en/article/207430.
12. List, Friedrich. The National System of Political Economy. Translated by Sampson S. Lloyd. Introduction by Joseph Shield Nicholson. London: Longmans, Green, and Co., 1909.
13. TASHEEL.LTNET.GOV.LY ، "الاستثناءات في الاتفاقيات الإقليمية"، https://tasheel.ltnet.gov.ly (تم الاطلاع عليه في 10 مارس 2025).
14. World Bank. "Imports of Goods and Services (% of GDP) – Algeria." World Development Indicators. Accessed June 16, 2025. https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NE.IMP.GNFS.ZS.
15. World Bank. "Trade Policies and Development." Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/trade/overview.
16. World Bank. "Import Substitution and Development." Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/trade/overview.
17. World Trade Organization (WTO). "Non-Tariff Barriers." Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/non_tariff_barriers_e.htm.
18. World Trade Organization (WTO). "Tariffs." Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/tariff_e.htm.

19. World Trade Statistical Review 2022, p.58 et 60.

قائمة الفهرس

مقدمة	أ – ذ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي حول تقييد الواردات	
تمهيد	1
مفاهيم أساسية حول تقييد الواردات	1
تعريف تقييد الواردات والخلفية النظرية وأشكاله.	1
أهداف سياسات تقييد الواردات وأثرها	5
الأدوات المستخدمة في تقييد الواردات	10
الرسوم الجمركية	10
القيود الكمية	11
القيود الغير جمركية	11
التدابير التقييدية والأطر التنظيمية الدولية	12
دور منظمة التجارة العالمية	12
التنظيمات الدولية وقيود الواردات	13
تقييد الواردات كإجراء استثنائي للدول الاعضاء في الاتفاقيات المتعددة الاطراف	14
حالات عدم الامتثال وتداعياتها	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: أثر سياسات تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي	
تمهيد	19
مفاهيم أساسية حول الناتج المحلي الاجمالي	20
مفهوم الناتج المحلي وطريقة حسابه وأهميته الاقتصادية	20
النماذج النظرية المرتبطة بتحفيز الإنتاج المحلي	27
نظرية الحماية المؤقتة	27
نظرية الاقتصاد الكلي للتنمية الصناعية	27

نموذج بورتر الماسي	28
دراسات حالة حول بلدان تبنت تدابير تقييدية ونتائجها	28
التدابير التقييدية للواردات في الصين	28
التدابير التقييدية في الولايات المتحدة الأمريكية	31
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: دراسة أثر تقييد الواردات في الجزائر على تحفيز نمو الناتج المحلي خلال الفترة (2016–2024)	
تمهيد	37
اجراءات تقييد الواردات وديناميكيتها	38
تطور الواردات الجزائرية خلال الفترات المختلفة	43
العلاقة بين نمو الواردات والناتج المحلي الإجمالي	45
إجراءات تقييد الواردات	38
الإجراءات الجمركية	49
آثار تطبيق الإجراءات الجمركية على الواردات	50
إجراءات كبح الواردات نتيجة تراجع أسعار النفط	51
تشجيع المنتج المحلي	52
نظام رخص الاستيراد	52
الاثر على تحفيز النمو الاقتصادي	53
تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي كآلية لتحفيز النمو الاقتصادي	54
أثر الميزان التجاري واحتياطيات الصرف على الاستقرار والنمو(2023–2016)	56
خلاصة	60
خاتمة الدراسة	62
قائمة المراجع	68
قائمة الفهارس	72
ملخص	75

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	أدوات تحفيز الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات في الدول المصنعة حديثًا	28
02	تطور الواردات الجزائرية	41
03	تطور ميزان المدفوعات السنوي حتى عام 2023	42
04	معدل النمو السنوي للواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2018-2024)	45
05	**البنية الهيكلية للواردات الجزائرية (بالنسبة المئوية) للفترة 1990–2021**	45
06	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014 - 2021	48
07	**التركيب السلعي للواردات**	50

فهرس الاشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	54
02	تطورات الميزان التجاري واحتياطيات الصرف	54

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات تقييد الواردات التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2014-2024) على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي. في سياق يواجه فيه الاقتصاد الجزائري، بصفته اقتصادًا ريعيًا، تحديات هيكلية ناجمة عن التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات وتقلبات أسعار النفط، استجابت السلطات بتبني حزمة من الإجراءات الحمائية لترشيد فاتورة الاستيراد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه السياسات كان لها أثر إيجابي وملموس على ترشيد قيمة الواردات السلعية، مما ساهم في تحسين الميزان التجاري وتعزيز احتياطيات الصرف الأجنبي. الأهم من ذلك، أن تراجع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تزامن مع نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يشير إلى أن هذه الإجراءات، بالرغم من طبيعتها التقييدية، لم تعق النمو الاقتصادي بل ربما ساهمت في تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية الخارجية. ومع ذلك، تشير النتائج المتعلقة بتأثير هذه الإجراءات على القطاعين الصناعي والفلاحي إلى الحاجة لمزيد من البيانات المباشرة لتقييم أثرها بشكل كامل، رغم أن التوجه العام للسياسات والنمو الاقتصادي يشيران إلى تحفيز محتمل لهذين القطاعين. تؤكد الدراسة على ضرورة استمرارية دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتنويع الاقتصاد لتحقيق تنمية مستدامة تتجاوز الحلول الظرفية.

الكلمات المفتاحية: تقييد الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، الجزائر، السياسات الحمائية، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، تنمية مستدامة.

Abstract

This study aims to analyze the impact of import restriction policies implemented by Algeria during the period (2014-2024) on stimulating GDP growth. In a context where the Algerian economy, as a rentier economy, faces structural challenges stemming from its high reliance on hydrocarbon revenues and oil price fluctuations, the authorities responded by adopting a package of protectionist measures to rationalize the import bill.

The study concludes that these policies had a tangible positive effect on rationalizing the value of merchandise imports, which contributed to improving the trade balance and strengthening foreign exchange reserves. More importantly, the decline in the ratio of imports to GDP coincided with positive real GDP growth, indicating that these measures, despite their restrictive nature, did not hinder economic growth but rather may have contributed to stimulating domestic production and reducing external dependence. However, the results regarding the impact of these measures on the industrial and agricultural sectors suggest the need for more direct data for a full assessment, although the general policy direction and economic growth indicate a potential stimulus to these sectors. The study emphasizes the necessity of continuously supporting domestic productive sectors and diversifying the economy to achieve sustainable development that goes beyond temporary solutions.

Keywords: Import Restrictions, GDP, Algeria, Protectionist Policies, Trade Balance, Economic Growth, Sustainable Development**.**